

وحدة الاتصال والإعلام في الإسكوا
قصاصات صحافية
Press Clippings
(٢ شباط/فبراير ٢٠١٨)

الإسكوا/ESCWA

الأمّن الغذائي في المنطقة العربية

- إذاعة الأمم المتحدة: الإسكوا والفاو تصدران دراسة حول الأمن الغذائي في الدول العربية ([الرابط](#))
- الوكالة الوطنية للإعلام: زعيتر في اطلاق تقرير الاسكوا والفاو عن آفاق الأمن الغذائي: نتطلع الى انعكاسات نتائجه على الاستراتيجيات الوطنية
- ليبانون فايلز: زعيتر في اطلاق تقرير الاسكوا والفاو عن آفاق الأمن الغذائي: نتطلع الى انعكاسات نتائجه
- غدي نيوز: إطلاق تقرير الاسكوا والفاو عن آفاق الأمن الغذائي
- يو نيوز: الاسكوا ومنظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة يطلقون تقريراً مشتركاً عن "آفاق الامن الغذائي في المنطقة العربية" ([شريط فيديو](#))
- المستقبل: زعيتر: الزراعة تشكل ٤ ٪ من الناتج ونحو ٦ ٪ من العمالة
- أن بي أن ([تقرير](#) ضمن النشرة الإخبارية – ابتداء من الدقيقة ٥٢٠) (٤)
- موقع القوات اللبنانية: زعيتر: لتعزيز الاستثمارات في مجال التنمية المستدامة لتحقيق الامن الغذائي
- بوابة الإنسانية: اطلاق تقرير الاسكوا والفاو عن آفاق الأمن الغذائي
- وكالة نيوز عن الوكالة الوطنية للإعلام: زعيتر في اطلاق تقرير الاسكوا والفاو عن آفاق الأمن الغذائي: نتطلع الى انعكاسات نتائجه على الاستراتيجيات الوطنية
- النشرة: زعيتر:نسبة الاسر التي تعاني من انعدام الامن الغذائي في لبنان حوالي ١٠ ٪
- الأنوار: انعدام الامن الغذائي يشمل ١٠ ٪ من الاسر في لبنان

أخبار أخرى:

- الراي: ٨ شخصيات نسائية أردنية يعملن في الأمم المتحدة - صحيفة الراي

الأمن الغذائي في المنطقة العربية

الإسكوا والفاو تصدران دراسة حول الأمن الغذائي في الدول العربية إذاعة الأمم المتحدة

الخميس ١ شباط/فبراير ٢٠١٨

صدرت الأمم المتحدة دراسة جديدة حول آفاق تعزيز الأمن الغذائي في العالم العربي، تستعرض الوضع المحتمل للغذاء والزراعة في المنطقة في عام ٢٠٣٠، بهدف المساعدة في تعزيز الأمن الغذائي بما يتوافق مع أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

خولة مطر نائبة الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا) قالت، في فعالية إطلاق الدراسة المشتركة مع منظمة الفاو، إن الدول العربية غالباً لن تحقق الاكتفاء الذاتي من الغذاء وإنها ستواصل اعتمادها على التجارة لتوفير احتياجاتها الغذائية وذلك على الرغم من الزيادة المحتملة في الإنتاج المحلي في هذا القطاع. وقالت إن توصيات الدراسة يمكن أن تساعد المنطقة العربية على التحرك قدماً في مسعاها لتحسين الأمن الغذائي. رولا مجدلاني مديرة شعبة سياسات التنمية المستدامة بلجنة الإسكوا قالت إن الأمن الغذائي في المنطقة العربية يواجه عدداً من التحديات منها تغير المناخ وشح المياه.

التفاصيل في حوار هاتفي مع السيدة مجدلاني:

<http://www.unmultimedia.org/arabic/radio/archives/272496/#.WnQ17aiWbIV>

زعيتر في اطلاق تقرير الاسكوا والفاو عن آفاق الأمن الغذائي: نتطلع الى انعكاسات نتائجه على الاستراتيجيات الوطنية الوكالة الوطنية للإعلام الخميس ١ شباط/فبراير ٢٠١٨

أطلقت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) ومنظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة (الفاو) التقرير المشترك عن "آفاق الامن الغذائي في المنطقة العربية"، في مؤتمر صحافي عقد في بيت الامم المتحدة ساحة رياض الصلح، برعاية وزير الزراعة غازي زعيتر وحضوره، تخلله توقيع مذكرة تفاهم بين الاسكوا والفاو.

حضر المؤتمر مستشارة الوزير زعيتر الوزيرة السابقة وفاء الضيقة حمزة، نائبة الامين التنفيذي للاسكوا الدكتور خولة مطر، ممثلة وكيل الامين العام والامين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا محمد علي الحكيم، المدير العام المساعد والممثل الاقليمي للشرق الادنى وشمال افريقيا عبد السلام ولد احمد، المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية ابراهيم الدخيري وممثلون عن منظمات المجتمع المدني وشخصيات.

ولد احمد

قدم للحفل نبيل ابو ضرغام عن وحدة الاتصال والاعلام في الاسكوا مرحبا بالمشاركين، ثم كانت كلمة ولد احمد الذي أشار الى "ان"الفاو" و"الاسكوا" "تعملان بلا ككل على دعم الدول الاعضاء لتحقيق أمن غذائي أكبر من خلال التصدي للتحديات المتزايدة وتنفيذ استراتيجيات وبرامج مبتكرة واعتماد سياسات سليمة للادارة المستدامة للموارد الطبيعية في المنطقة."

وأكد تعاون المكتب الاقليمي للشرق الادنى والاسكوا في عدد من المجالات، من بينها ندرة المياه وتغيير المناخ ورصد وتنفيذ اهداف التنمية المستدامة والامن الغذائي والتغذية، لافتا الى انه "لا تزال هناك فرص لزيادة الشراكات بين المنظمين"، وقال: "كان تعاوننا مثمرا، والمدير العام لمنظمة الاغذية والزراعة حريص على بناء تعاون اقوى بين منظمة الاغذية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا."

وأشار الى ان "المنطقة العربية تواجه العديد من التحديات التي تشمل ندرة الموارد الطبيعية الشحيحة وتراجعها والازمات الاجتماعية والسياسية التي طال امدها، بما في ذلك الحروب والاحتلال التي من المتوقع ان يتفاقم أثرها سوءا من تغير المناخ.

وأعلن ان تقرير الافق العربي لعام 2030 يقدم استعراضا عميقا وشاملا لحالة الاغذية والزراعة، مشيرا الى ان "التحديات السياسية للامن الغذائي هي: ارتفاع غير مسبوق لعدد السكان، شح الموارد الطبيعية وخصوصا المياه، ضعف الانتاج الزراعي عن المستوى العالمي."

وقال: "يستعرض التقرير الكثير من فرص النجاح في مجالات يمكن الاعتماد عليها في بناء مستقبل افضل للامن الغذائي."

الدخيري

من جهته، شكر الدخيري "الاسكوا" و"الفاو" وعلى وضوح الرؤية ورجاحة العقل في العمل الجماعي لمصلحة المنطقة العربية، مؤكدا استعداد المنظمة العربية للتنمية الزراعية ألا تدخر جهدا للعمل سويا معكم وبالتنسيق والتعاون فقط لنستطيع تفجير طاقات منظماتنا لاحداث التغيير المطلوب وبلوغ الاهداف عبر التعاون في :

- تنفيذ الاستراتيجيات الداعمة للتنمية الزراعية والامن الغذائي
- اعتماد ودعم سياسات سليمة لادارة الموارد الطبيعية.
- انفاذ البرامج الاقتراحية ودعم الابتكار.

وقال: "نحن نستثمر بالتعاون معكم لمصلحة منطقتنا العربية، ونأمل ان نترجم معا وثيقة التعاون التي سنوقع عليها اليوم مع الاسكوا الى برنامج عمل وتعاون تكون متابعة قضية الامن الغذائي أحد اهتماماته. وقعنا في اواخر العام 2017 مع منظمة الزراعة والاغذية العالمية الفاو المكتب الاقليمي للشرق الادنى وشمال افريقيا مذكرة مماثلة مهدت لنا الطريق الى التعاون. وقد بدأنا بقوة بالفعل، وقد شرعنا في ايجاد الاليات والاطر الكفيلة بتجديد التقريرين على سبيل المثال، إحكام وضبط المعلومات والبيانات وضمان انسيابها، مراجعة هيكل التقارير للتماشي مع متطلبات الحال، خصوصا قضايا التنمية المستدامة وتقنيات عرض المعلومات والتحليل. وفي كل من هذه النواحي، نحتاج الى كثير من التنسيق والتعاطي المشترك مع شركائنا، وعليه مسرح قضية الامن الغذائي سيجمعنا لا محالة."

مطر

واعتربت الدكتورة خولة مطر ان "اللقاء يتميز بحدثين هامين، من حيث المضمون والابعاد والاهداف، وهما توقيع مذكرة التفاهم بشأن التعاون بين المنظمة العربية للتنمية الزراعية ولجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) واطلاق التقرير المشترك بين الاسكوا ومنظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة عن "أفاق تعزيز الامن الغذائي في المنطقة العربية."

ورأت ان الشراكة الحقيقية والتعاون الوثيق بين المنظمات الدولية والاقليمية، لخدمة الدول ومساعدتها في دراسة الواقع بشكل علمي دقيق ووضع الخطط الوطنية والسياسات الانمائية، هي المحرك الرئيسي لتحقيق التنمية المستدامة". وقالت: "نحن في هذه المنطقة العربية المثقلة بمشاكلها الاقتصادية والسياسية والامنية أحوج ما نكون الى تكاتف كل الجهات الوطنية والاقليمية والدولية للتصدي لهذه التحديات والمضي نحو تنمية مستدامة. من هنا جاءت فكرة تفعيل الشراكة مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية من خلال تحديث مذكرة التفاهم بشأن التعاون التي كانت قد ابرمت بين الاسكوا والمنظمات عام 2003 لتشمل كافة المواضيع ذات العلاقة بالتنمية الزراعية والامن الغذائي، بما في ذلك الاهداف ذات العلاقة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وعلى رأسها الهدف الثاني الداعي للقضاء على الجوع، اضافة الى الهدف السابع عشر حول الشراكة من اجل التنمية المستدامة."

اضافت: "هنا، لا بد لي من ان انوه بالدور الفعال لمعالي البروفسور ابراهيم الدخيري مدير عام المنظمة، في دعم هذه الشراكة وتفعيلها، ويشرفني اليوم ان وقع مع معاليه مذكرة التفاهم بشأن التعاون بين المنظمين بصيغتها المعدلة الشاملة، أملين من الله عز وجل ان يوفقنا من خلال هذه الشراكة في تنفيذ مشاريع وبرامج من شأنها تحسين اوضاع الامن الغذائي في دولنا العربية والنهوض بالقطاع الزراعي الذي نعول عليه كثيرا، كأحد أهم مقومات النهوض الاقتصادي والتنمية الريفية المستدامة."

وتابعت: "ومن نفس مبدأ ايمان الاسكوا بأهمية الشراكة الاقليمية والدولية في تحقيق الطموحات التنموية لمنطقتنا، جاءت شراكتنا الاستراتيجية مع منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة (الفاو) ممثلة بمكتبها الاقليمي للشرق الادنى وشمال افريقيا من خلال تنفيذ مشاريع تنموية مشتركة واعداد تقارير علمية تعكس واقع قطاع الزراعة والامن الغذائي في هذه المنطقة ذات الخصوصية من حيث موقعها وتنوعها الجغرافي والاقتصادي وتسجيلها الارقام عالية في نسب الفقر وشح الموارد المائية وضيق المساحات الصالحة للزراعة والنقص في التغذية، حيث ان آخر الارقام سجلت وجود حوالي 33 مليون مواطن عربي يعانون من نقص التغذية."

وأعلنت ان "الاسكوا" تطلق اليوم مع شريكها "الفاو" ممثلة بالسيد عبد السلام ولد احمد، المدير العام المساعد والممثل الاقليمي للفاو، تقرير "أفاق تعزيز الامن الغذائي في المنطقة العربية 2030"، وقالت: "اود هنا ان اتقدم من السيد ولد احمد بخالص شكري وتقديري لجهوده الحثيثة في اصدار هذه الوثيقة الهامة التي عكست بشكل علمي واقع الامن الغذائي في المنطقة العربية، وتقتصر على صناعات القرار في هذه المنطقة رزمة من التوصيات من شأنها مساعدة الدول العربية في توجيه خططها الوطنية نحو تحسين الامن الغذائي وتطوير القطاع الزراعي فيها، بما يتماشى مع تنفيذ اهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030."

وختمت بشكر كل شركاء الاسكوا المحليين وفي مقدمتهم وزارة الزراعة اللبنانية والصروح الاكاديمية في لبنان والعالم العربي، والشركاء الاقليميين والدوليين من بينهم جامعة الدول العربية ممثلة بالمنظمة العربية للتنمية الزراعية والفاو والبرنامج العالمي للغذاء وغيرهم ولكل من ساهم ويساهم معنا في انشطتنا واصدار اتنا الساعية للنهوض بهذه المنطقة نحو مستقبل افضل للاجيال القادمة."

والقى الوزير ز عيتر كلمة قال فيها: "يشرفني ان أكون معكم في هذا الحفل الكريم وأتقدم من معالي الصديق الدكتور محمد علي الحكيم الأمين التنفيذي للإسكوا، بالشكر والتقدير على دعوتكم لي للمشاركة في هذه الفعالية الهامة، ولما تبذلونه من جهود في مواجهة التحديات المتعلقة بالزراعة والامن الغذائي والتنمية الريفية. وتحية تقدير الى المدير الاقليمي لمنظمة الاغذية والزراعة الدكتور عبد السلام ولد احمد وإلى معالي السيد ابراهيم الدخيري مدير عام المنظمة العربية للتنمية الزراعية."

اضاف: "لا بد لنا بداية من التوقف امام التحديات التي تواجه العالم بشكل عام ومنطقتنا العربية بشكل خاص، في ظل ما نشهده اليوم من اسوأ ازمة لجوء في المنطقة وتداعياتها على مستوى اوضاع الامن الغذائي لهذه الدول واستنزاف الموارد الطبيعية وانعكاسات كل ذلك على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية."

وتابع: "أما في لبنان، فان التحديات التي يشهدها قطاع الامن الغذائي والزراعة لا تختلف عن سائر بلدان المنطقة، فهي عديدة ومتراصة. وقد تم التطرق الى بعضها في سياق التقرير الذي يتم اطلاقه اليوم، أما أبرز هذه التحديات فتكمن في:

-أهمية تحديث الزراعة وزيادة انتاجيتها ورفع كفاءتها وضمان القدرة التنافسية لسلاسل الانتاج لاهم المحاصيل في ظل تفتت الحيازات وصغر حجمها وضعف البنية التحتية الزراعية والتسويقية.

-تحديث معايير الصحة والصحة النباتية لتتماشى مع المعايير الدولية مما يسهل انسيابها الى الأسواق الخارجية في ظل تجارة عالمية حرة.

-ضمان توافر إمدادات غذائية سليمة وكافية وتعزيز الأمن الغذائي في ظل تقلبات أسعار المواد الغذائية.

-استقطاب الشباب للعمل والاستثمار في الزراعة وزيادة فرص العمل والدخل في المناطق الريفية والحد من الهجرة والنزوح الريفي ضمن تنمية ريفية متكاملة.

-ضمان الإدارة المستدامة واستخدام الموارد الطبيعية (الأراضي والغابات والمياه والموارد الجينية والثروة السمكية...) في ظل تغير المناخ وتدهور الأراضي والرعي الجائر وأنماط الزراعة غير المناسبة والاستخدام الجائر لموارد الغابات والاستغلال المفرط للموارد السمكية الضعيفة.

وقال: "بالإرقام، فقد بلغت نسبة الاسر التي تعاني من انعدام الامن الغذائي في لبنان حوالي 10% من اجمالي عدد الاسر بحسب دراسة أجريت حول اوضاع الامن الغذائي للاسر في عام 2015. وتشكل الزراعة المصدر الرئيسي للدخل وفرص العمل في المناطق الريفية، اذ يمثل القطاع الزراعي حوالي 4% من الناتج المحلي الاجمالي وحوالي 6% من العمالة الوطنية. وكما ذكر التقرير يعتبر لبنان مستوردا اساسيا للمواد الغذائية حيث ان المنتجات المحلية تلبى فقط حوالي 20% من حاجات الاستهلاك المحلي، في حين بلغت المساحة الاجمالية للأراضي الصالحة للزراعة 330 ألف هكتار، يزرع منها 250 ألف هكتار (منها حوالي 120 ألف هكتار مروى). كما يعتبر القطاع الزراعي المستخدم الاكبر للمياه حيث تقدر احتياجات مياه الري بحوالي 810 مليون متر مكعب بالسنة."

اضاف: "أمام هذا الواقع، اعتمدنا في وزارة الزراعة ومنذ العام 2015 استراتيجية وطنية للقطاع الزراعي والغذائي تمحورت حول ثمانية مسارات عمل شملت عددا من البرامج أهمها تحسين سلامة وجودة الغذاء المنتج محليا والمستورد، زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية للمنتجات الزراعية اللبنانية من خلال تحسين سلاسل الانتاج بشقيه النباتي والحيواني، وتعزيز الإدارة الرشيدة والاستثمار المستدام للموارد الطبيعية، وتعزيز وتطوير وتفعيل الارشاد الزراعي والبحث العلمي الزراعي وعمل المختبرات، اضافة الى تنمية القطاع التعاوني والتعاضدي وتخفيف الآثار المترتبة عن التغير المناخي وادارة الكوارث الطبيعية التي تؤثر على القطاع الزراعي."

واشار الى انه "في مجال تطوير الانتاج الزراعي، تعمل الوزارة على تعزيز سلاسل الانتاج من خلال تشجيع اعتماد الممارسات الزراعية الجيدة، ومكافحة الآفات الواسعة الانتشار، ورصد ومراقبة انتشار الآفات الزراعية في لبنان، ونذكر على سبيل المثال

لا الحصر برنامج الحبوب (قمح وشعير) من خلال تأمين البذار المحسنة للمزارعين بأسعار تشجيعية ومشروع تقوية القدرات في مجال فاقد الغذاء."

اضاف: "وفي ادارة الثروة الحيوانية، يجري العمل على استكمال خطة مكافحة الامراض الوبائية من خلال حملات تحصين المواشي وتحسين انتاج قطاعي اللحوم والحليب كما استكملت برنامج تطوير زراعة الاعلاف وتربية الماشية."

وتابع: "أما في مجال الادارة المستدامة للموارد الطبيعية والموارد الوراثية، يجري التركيز على زيادة انتاجية مياه الري من خلال عدد من المشاريع الهادفة لتطوير كفاءة استخدام المياه في الزراعة. كما استمر موضوع سلامة الغذاء ليشغل حيزا ذا أولوية في سياسة الحكومة اللبنانية فتركزت الجهود على ادخال قانون سلامة الغذاء الذي اقر في نهاية 2015 حيز التنفيذ وتنفيذ عدد من المبادرات في مجال تحسين التغذية ورصد الملوثات."

وأعلن زعيتير، ان "الدى دول العالم اليوم أجندة عالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، والقضاء على الجوع وسوء التغذية وانهاء الفقر ومعالجة قضية التغير المناخي بجميع أبعادها بحلول العام 2030". وقال: "هذه المسائل تشكل تحديات لنا جميعا من حكومات ومنظمات مجتمع مدني ومنظمات دولية وحتى أفراد معنيين مباشرة بقطاع الزراعة والغذاء والموارد الطبيعية. وعلينا تقع مسؤولية تنفيذها. على ان يتم مساندها في الجهود التي تبذلها في هذا المجال، مؤكداين مرة جديدة اهمية التعاون الدولي لتعزيز الاستثمارات في مجال التنمية المستدامة في سبيل تحقيق الامن الغذائي."

اضاف: "اليوم، نشهد إطلاق تقرير " الافق العربي 2030: آفاق تعزيز الامن الغذائي في المنطقة العربية" الذي يقدم استعراضا متقدما وشاملا لحالة الامن الغذائي الساندة في المنطقة العربية ويحلل أهم التحديات مقدا حولا بديلة للمستقبل تركز على زيادة الانتاجية الزراعية واعتماد أنماط استهلاك للمواد الغذائية أكثر صحية."

وختم: "نحن نتطلع بكثير من الامل الى انعكاسات نتائج هذا التقرير على الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالامن الغذائي، والى دور رائد لكل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، ولمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية في مساندة الدول بحيث يصبح القطاع الزراعي والغذائي مساهما أساسيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لا عبئا عليها، ونحث المنظمات الدولية على إيجاد السبل لزيادة الإنتاج الزراعي والغذائي بطرق مستدامة وسليمة بيئيا."

مذكرة

بعدها جرى توقيع مذكرة تفاهم بين الاسكوا والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، ثم حفل اطلاق التقرير المشترك تضمن رسائل اساسية من التقرير قدمها محمد الحمدي من قسم سياسات الغذاء والبيئة الاسكوا، تلاها تعقيبات حول التقرير من الدخيري ونائب رئيس اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالامن الغذائي والتغذية والوزيرة السابقة حمزة .

زعيتر في اطلاق تقرير الاسكوا والفاو عن آفاق الأمن الغذائي: نتطلع الى انعكاسات نتائجه ليبانون فايلز

الخميس ٠١ شباط/فبراير ٢٠١٨

أطلقت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) ومنظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة (الفاو) التقرير المشترك عن "آفاق الامن الغذائي في المنطقة العربية"، في مؤتمر صحفي عقد في بيت الامم المتحدة ساحة رياض الصلح، برعاية وزير الزراعة غازي زعيتر وحضوره، تخلله توقيع مذكرة تفاهم بين الاسكوا والفاو.

حضر المؤتمر مستشارة الوزير زعيتر الوزيرة السابقة وفاء الضيقة حمزة، نائبة الامين التنفيذي للاسكوا الدكتور خولة مطر، ممثلة وكيل الامين العام والامين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا محمد علي الحكيم، المدير العام المساعد والممثل الاقليمي للشرق الادنى وشمال افريقيا عبد السلام ولد احمد، المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية ابراهيم الدخيري وممثلون عن منظمات المجتمع المدني وشخصيات.

قدم للحفل نبيل ابو ضرغام عن وحدة الاتصال والاعلام في الاسكوا مرحبا بالمشاركين، ثم كانت كلمة ولد احمد الذي أشار الى "ان" الفاو" و"الاسكوا" "تعملان بلا ككل على دعم الدول الاعضاء لتحقيق أمن غذائي أكبر من خلال التصدي للتحديات المتزايدة وتنفيذ استراتيجيات وبرامج مبتكرة واعتماد سياسات سليمة للادارة المستدامة للموارد الطبيعية في المنطقة".

وأكد تعاون المكتب الاقليمي للشرق الادنى والاسكوا في عدد من المجالات، من بينها ندرة المياه وتغيير المناخ ورصد وتنفيذ اهداف التنمية المستدامة والامن الغذائي والتغذية، لافتا الى انه "لا تزال هناك فرص لزيادة الشراكات بين المنظمين"، وقال: "كان تعاوننا مثمرا، والمدير العام لمنظمة الاغذية والزراعة حريص على بناء تعاون اقوى بين منظمة الاغذية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا".

وأشار الى ان "المنطقة العربية تواجه العديد من التحديات التي تشمل ندرة الموارد الطبيعية الشحيحة وتراجعها والازمات الاجتماعية والسياسية التي طال امدها، بما في ذلك الحروب والاحتلال التي من المتوقع ان يتفاقم أثرها سوءا من تغير المناخ. وأعلن ان تقرير الافق العربي لعام ٢٠٣٠ يقدم استعراضا عميقا وشاملا لحالة الاغذية والزراعة، مشيرا الى ان "التحديات السياسية للامن الغذائي هي: ارتفاع غير مسبوق لعدد السكان، شح الموارد الطبيعية وخصوصا المياه، ضعف الانتاج الزراعي عن المستوى العالمي".

وقال: "يستعرض التقرير الكثير من فرص النجاح في مجالات يمكن الاعتماد عليها في بناء مستقبل افضل للامن الغذائي". من جهته، شكر الدخيري "الاسكوا" و"الفاو" وعلى وضوح الرؤية ورجاحة العقل في العمل الجماعي لمصلحة المنطقة العربية، مؤكدا استعداد المنظمة العربية للتنمية الزراعية ألا تدخر جهدا للعمل سويا معكم وبالتنسيق والتعاون فقط لنستطيع تقجير طاقات منظماتنا لاحداث التغيير المطلوب وبلوغ الاهداف عبر التعاون في :

-تنفيذ الاستراتيجيات الداعمة للتنمية الزراعية والامن الغذائي

-اعتماد ودعم سياسات سليمة لادارة الموارد الطبيعية.

-انفاذ البرامج الاقتراحية ودعم الابتكار.

وقال: "نحن نستثمر بالتعاون معكم لمصلحة منطقتنا العربية، ونأمل ان نترجم معا وثيقة التعاون التي سنوقع عليها اليوم مع الاسكوا الى برنامج عمل وتعاون تكون متابعة قضية الامن الغذائي أحد اهتماماته. وقعنا في اواخر العام ٢٠١٧ مع منظمة الزراعة والاغذية العالمية الفاو المكتب الاقليمي للشرق الادنى وشمال افريقيا مذكرة ماثلة مهدت لنا الطريق الى التعاون. وقد بدأنا بقوة بالفعل، وقد شرعنا في ايجاد الاليات والاطر الكفيلة بتجديد التقريرين على سبيل المثال، إحكام وضبط المعلومات والبيانات وضمان انسيابها، مراجعة هيكل التقارير للتماشي مع متطلبات الحال، خصوصا قضايا التنمية المستدامة وتقنيات عرض المعلومات والتحليل. وفي كل من هذه النواحي، نحتاج الى كثير من التنسيق والتعاطي المشترك مع شركائنا، وعليه مسرح قضية الامن الغذائي سيجمعنا لا محالة".

واعتربت الدكتورة خولة مطر ان "اللقاء يتميز بحدثين هامين، من حيث المضمون والابعاد والاهداف، وهما توقيع مذكرة التفاهم بشأن التعاون بين المنظمة العربية للتنمية الزراعية ولجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) واطلاق التقرير المشترك بين الاسكوا ومنظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة عن "آفاق تعزيز الامن الغذائي في المنطقة العربية".

ورأت "ان الشراكة الحقيقية والتعاون الوثيق بين المنظمات الدولية والاقليمية، لخدمة الدول ومساعدتها في دراسة الواقع بشكل علمي دقيق ووضع الخطط الوطنية والسياسات الانمائية، هي المحرك الرئيسي لتحقيق التنمية المستدامة". وقالت: "نحن في هذه المنطقة العربية المثقلة بمشاكلها الاقتصادية والسياسية والامنية أحوج ما نكون الى تكاتف كل الجهات الوطنية والاقليمية والدولية للتصدي لهذه التحديات والمضي نحو تنمية مستدامة. من هنا جاءت فكرة تفعيل الشراكة مع المنظمة العربية للتنمية

الزراعية من خلال تحديث مذكرة التفاهم بشأن التعاون التي كانت قد ابرمت بين الاسكوا والمنظمات عام ٢٠٠٣ لتشمل كافة المواضيع ذات العلاقة بالتنمية الزراعية والامن الغذائي، بما في ذلك الاهداف ذات العلاقة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وعلى رأسها الهدف الثاني الداعي للقضاء على الجوع، اضافة الى الهدف السابع عشر حول الشراكة من اجل التنمية المستدامة.

اضافت: "هنا، لا بد لي من ان انوه بالدور الفعال لمعالي البروفسور ابراهيم الدخيري مدير عام المنظمة، في دعم هذه الشراكة وتفعيلها، ويشرفني اليوم ان اوقع مع معاليه مذكرة التفاهم بشأن التعاون بين المنظمين بصيغتها المعدلة الشاملة، آمليين من الله عز وجل ان يوفقنا من خلال هذه الشراكة في تنفيذ مشاريع وبرامج من شأنها تحسين اوضاع الامن الغذائي في دولنا العربية والنهوض بالقطاع الزراعي الذي نعول عليه كثيرا، كأحد أهم مقومات النهوض الاقتصادي والتنمية الريفية المستدامة". وتابعت: "ومن نفس مبدأ ايمان الاسكوا بأهمية الشراكة الاقليمية والدولية في تحقيق الطموحات التنموية لمنطقتنا، جاءت شراكتنا الاستراتيجية مع منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة (الفاو) ممثلة بمكتبها الاقليمي للشرق الاذن وشمال افريقيا من خلال تنفيذ مشاريع تنموية مشتركة واعداد تقارير علمية تعكس واقع قطاع الزراعة والامن الغذائي في هذه المنطقة ذات الخصوصية من حيث موقعها وتنوعها الجغرافي والاقتصادي وتسجيلها الارقام عالية في نسب الفقر وشح الموارد المائية وضيق المساحات الصالحة للزراعة والنقص في التغذية، حيث ان آخر الارقام سجلت وجود حوالي ٣٣ مليون مواطن عربي يعانون من نقص التغذية".

وأعلنت ان "الاسكوا" تطلق اليوم مع شريكها "الفاو" ممثلة بالسيد عبد السلام ولد احمد، المدير العام المساعد والممثل الاقليمي للفاو، تقرير "آفاق تعزيز الامن الغذائي في المنطقة العربية ٢٠٣٠"، وقالت: "اود هنا ان اتقدم من السيد ولد احمد بخالص شكري وتقديري لجهوده الحثيثة في اصدار هذه الوثيقة الهامة التي عكست بشكل علمي واقع الامن الغذائي في المنطقة العربية، وتفتح على صناعات القرار في هذه المنطقة رزمة من التوصيات من شأنها مساعدة الدول العربية في توجيه خطتها الوطنية نحو تحسين الامن الغذائي وتطوير القطاع الزراعي فيها، بما يتماشى مع تنفيذ اهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠". وختمت بشكر كل شركاء الاسكوا المحليين وفي مقدمتهم وزارة الزراعة اللبنانية والصروح الاكاديمية في لبنان والعالم العربي، والشركاء الاقليميين والدوليين من بينهم جامعة الدول العربية ممثلة بالمنظمة العربية للتنمية الزراعية والفاو والبرنامج العالمي للغذاء وغيرهم ولكل من ساهم ويساهم معنا في انشطتنا واصدار اتنا الساعية للنهوض بهذه المنطقة نحو مستقبل افضل للاجيال القادمة".

والقى الوزير زعير كلمة قال فيها: "يشرفني ان أكون معكم في هذا الحفل الكريم وأتقدم من معالي الصديق الدكتور محمد علي الحكيم الأمين التنفيذي للإسكوا، بالشكر والتقدير على دعوتكم لي للمشاركة في هذه الفعالية الهامة، ولما تبذلونه من جهود في مواجهة التحديات المتعلقة بالزراعة والامن الغذائي والتنمية الريفية. وتحية تقدير الى المدير الاقليمي لمنظمة الاغذية والزراعة الدكتور عبد السلام ولد احمد وإلى معالي السيد ابراهيم الدخيري مدير عام المنظمة العربية للتنمية الزراعية".

اضاف: "لا بد لنا بداية من التوقف امام التحديات التي تواجه العالم بشكل عام ومنطقتنا العربية بشكل خاص، في ظل ما نشهده اليوم من اسوأ ازمة لجوء في المنطقة وتدايها على مستوى اوضاع الامن الغذائي لهذه الدول واستنزاف الموارد الطبيعية وانعكاسات كل ذلك على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية".

وتابع: "أما في لبنان، فان التحديات التي يشهدها قطاع الامن الغذائي والزراعة لا تختلف عن سائر بلدان المنطقة، فهي عديدة ومتراصة. وقد تم التطرق الى بعضها في سياق التقرير الذي يتم اطلاقه اليوم، أما أبرز هذه التحديات فتكمن في:

- أهمية تحديث الزراعة وزيادة انتاجيتها ورفع كفاءتها وضمان القدرة التنافسية لسلاسل الانتاج لاهم المحاصيل في ظل تفتت الحيازات وصغر حجمها وضعف البنية التحتية الزراعية والتسويقية.
- تحديث معايير الصحة والصحة النباتية لتتماشى مع المعايير الدولية مما يسهل انسيابها الى الأسواق الخارجية في ظل تجارة عالمية حرة.
- ضمان توافر إمدادات غذائية سليمة وكافية وتعزيز الأمن الغذائي في ظل تقلبات أسعار المواد الغذائية.
- استقطاب الشباب للعمل والاستثمار في الزراعة وزيادة فرص العمل والدخل في المناطق الريفية والحد من الهجرة والنزوح الريفي ضمن تنمية ريفية متكاملة.
- ضمان الإدارة المستدامة واستخدام الموارد الطبيعية (الأراضي والغابات والمياه والموارد الجينية والثروة السمكية...) في ظل تغير المناخ وتدهور الأراضي والرعي الجائر وأنماط الزراعة غير المناسبة والاستخدام الجائر لموارد الغابات والاستغلال المفرط للموارد السمكية الضعيفة.

وقال: "بالارقام، فقد بلغت نسبة الاسر التي تعاني من انعدام الامن الغذائي في لبنان حوالي ١٠% من اجمالي عدد الاسر بحسب دراسة أجريت حول اوضاع الامن الغذائي للاسر في عام ٢٠١٥. وتشكل الزراعة المصدر الرئيسي للدخل وفرص العمل في المناطق الريفية، اذ يمثل القطاع الزراعي حوالي ٤% من الناتج المحلي الاجمالي وحوالي ٦% من العمالة الوطنية. وكما ذكر التقرير يعتبر لبنان مستوردا اساسيا للمواد الغذائية حيث ان المنتجات المحلية تلبى فقط حوالي ٢٠% من حاجات

الاستهلاك المحلي، في حين بلغت المساحة الاجمالية للأراضي الصالحة للزراعة ٣٣٠ ألف هكتار، يزرع منها ٢٥٠ ألف هكتار (منها حوالي ١٢٠ ألف هكتار مروى). كما يعتبر القطاع الزراعي المستخدم الأكبر للمياه حيث تقدر احتياجات مياه الري بحوالي ٨١٠ مليون متر مكعب بالسنة."

اضاف: "أمام هذا الواقع، اعتمدنا في وزارة الزراعة ومنذ العام ٢٠١٥ استراتيجية وطنية للقطاع الزراعي والغذائي تمحورت حول ثمانية مسارات عمل شملت عددا من البرامج أهمها تحسين سلامة وجودة الغذاء المنتج محليا والمستورد، زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية للمنتجات الزراعية اللبنانية من خلال تحسين سلاسل الانتاج بشقيه النباتي والحيواني، وتعزيز الإدارة الرشيدة والاستثمار المستدام للموارد الطبيعية، وتعزيز وتطوير وتفعيل الارشاد الزراعي والبحث العلمي الزراعي وعمل المختبرات، اضافة الى تنمية القطاع التعاوني والتعاضدي وتخفيف الآثار المترتبة عن التغير المناخي وإدارة الكوارث الطبيعية التي تؤثر على القطاع الزراعي."

وأشار الى انه "في مجال تطوير الانتاج الزراعي، تعمل الوزارة على تعزيز سلاسل الانتاج من خلال تشجيع اعتماد الممارسات الزراعية الجيدة، ومكافحة الآفات الواسعة الانتشار، ورصد ومراقبة انتشار الآفات الزراعية في لبنان، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر برنامج الحبوب (قمح وشعير) من خلال تأمين البذار المحسنة للمزارعين بأسعار تشجيعية ومشروع تقوية القدرات في مجال فاقد الغذاء."

اضاف: "وفي إدارة الثروة الحيوانية، يجري العمل على استكمال خطة مكافحة الامراض الوبائية من خلال حملات تحصين المواشي وتحسين انتاج قطاعي اللحوم والحليب كما استكملت برنامج تطوير زراعة الاعلاف وتربية الماشية." وتابع: "أما في مجال الادارة المستدامة للموارد الطبيعية والموارد الوراثية، يجري التركيز على زيادة انتاجية مياه الري من خلال عدد من المشاريع الهادفة لتطوير كفاءة استخدام المياه في الزراعة. كما استمر موضوع سلامة الغذاء ليشغل حيزا ذا أولوية في سياسة الحكومة اللبنانية فتركزت الجهود على ادخال قانون سلامة الغذاء الذي اقر في نهاية ٢٠١٥ حيز التنفيذ وعدد من المبادرات في مجال تحسين التغذية ورصد الملوثات."

وأعلن زعيتر، ان "الدى دول العالم اليوم أجنحة عالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، والقضاء على الجوع وسوء التغذية وانهاء الفقر ومعالجة قضية التغير المناخي بجميع أبعادها بحلول العام ٢٠٣٠". وقال: "هذه المسائل تشكل تحديات لنا جميعا من حكومات ومنظمات مجتمعي ومدني ومنظمات دولية وحتى أفراد معينين مباشرة بقطاع الزراعة والغذاء والموارد الطبيعية. وعلينا تقع مسؤولية تنفيذها. على ان يتم مسانبتها في الجهود التي تبذلها في هذا المجال، مؤكدا مرة جديدة اهمية التعاون الدولي لتعزيز الاستثمارات في مجال التنمية المستدامة في سبيل تحقيق الامن الغذائي."

اضاف: "اليوم، نشهد إطلاق تقرير "الافق العربي ٢٠٣٠: آفاق تعزيز الامن الغذائي في المنطقة العربية" الذي يقدم استعراضا متقدما وشاملا لحالة الامن الغذائي السائدة في المنطقة العربية ويحلل أهم التحديات مقدما حولا بديلة للمستقبل تركز على زيادة الانتاجية الزراعية واعتماد أنماط استهلاك للمواد الغذائية أكثر صحية."

وختم: "نحن نتطلع بكثير من الامل الى انعكاسات نتائج هذا التقرير على الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالامن الغذائي، والى دور رائد لكل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، ولمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية في مساندة الدول بحيث يصبح القطاع الزراعي والغذائي مساهما أساسيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لا عيبا عليها، ونحث المنظمات الدولية على إيجاد السبل لزيادة الإنتاج الزراعي والغذائي بطرق مستدامة وسليمة بيئيا."

بعدها جرى توقيع مذكرة تفاهم بين الاسكوا والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، ثم حفل اطلاق التقرير المشترك تضمن رسائل اساسية من التقرير قدمها محمد الحمدي من قسم سياسات الغذاء والبيئة الاسكوا، تلاها تعقيبات حول التقرير من الدخيري ونائب رئيس اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالامن الغذائي والتغذية والوزيرة السابقة حمزة.

إطلاق تقرير الاسكوا والفاو عن آفاق الأمن الغذائي

غدي نيوز

الخميس ٠١ شباط/فبراير ٢٠١٨

أطلقت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) ومنظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة (الفاو) التقرير المشترك عن "آفاق الامن الغذائي في المنطقة العربية"، في مؤتمر صحفي عقد في بيت الأمم المتحدة في ساحة رياض الصلح، برعاية وزير الزراعة غازي زعبي وحضوره، تخلله توقيع مذكرة تفاهم بين الاسكوا والفاو. حضر المؤتمر مستشارة الوزير زعبي الوزيرة السابقة وفاء الضيقة حمزة، نائبة الامين التنفيذي للاسكوا الدكتور خولة مطر، ممثلة وكيل الامين العام والامين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا محمد علي الحكيم، المدير العام المساعد والممثل الاقليمي للشرق الادنى وشمال افريقيا عبد السلام ولد احمد، المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية ابراهيم الدخيري وممثلون عن منظمات المجتمع المدني وشخصيات.

ولد احمد

قدم للحفل نبيل ابو ضرغام عن وحدة الاتصال والاعلام في الاسكوا مرحبا بالمشاركين، ثم كانت كلمة ولد احمد الذي أشار الى أن "الفاو" و"الاسكوا" "تعملان بلا ككل على دعم الدول الاعضاء لتحقيق أمن غذائي أكبر من خلال التصدي للتحديات المتزايدة وتنفيذ استراتيجيات وبرامج مبتكرة واعتماد سياسات سليمة للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في المنطقة". وأكد تعاون المكتب الاقليمي للشرق الادنى والاسكوا في عدد من المجالات، من بينها ندرة المياه وتغيير المناخ ورصد وتنفيذ اهداف التنمية المستدامة والامن الغذائي والتغذية، لافتا الى انه "لا تزال هناك فرص لزيادة الشراكات بين المنظمين"، وقال: "كان تعاوننا مثمرا، والمدير العام لمنظمة الاغذية والزراعة حريص على بناء تعاون اقوى بين منظمة الاغذية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا".

وأشار الى ان "المنطقة العربية تواجه العديد من التحديات التي تشمل ندرة الموارد الطبيعية الشحيحة وتراجعها والازمات الاجتماعية والسياسية التي طال امدها، بما في ذلك الحروب والاحتلال التي من المتوقع ان يتفاقم أثرها سوءا من تغير المناخ"، وأعلن ان تقرير الافق العربي لعام ٢٠٣٠ يقدم استعراضا عميقا وشاملا لحالة الاغذية والزراعة، مشيرا الى ان "التحديات السياسية للامن الغذائي هي: ارتفاع غير مسبوق لعدد السكان، شح الموارد الطبيعية وخصوصا المياه، ضعف الانتاج الزراعي عن المستوى العالمي".

الدخيري

من جهته، شكر الدخيري "الاسكوا" و"الفاو" على وضوح الرؤية ورجاحة العقل في العمل الجماعي لمصلحة المنطقة العربية، مؤكدا استعداد المنظمة العربية للتنمية الزراعية ألا تدخر جهدا للعمل سويا معكم وبالتنسيق والتعاون فقط لنستطيع تفجير طاقات منظماتنا لاحداث التغيير المطلوب وبلوغ الاهداف عبر التعاون في:

-تنفيذ الاستراتيجيات الداعمة للتنمية الزراعية والامن الغذائي.

-اعتماد ودعم سياسات سليمة لإدارة الموارد الطبيعية.

-انفاذ الراجم الاقتراحية ودعم الابتكار.

وقال: "نحن نستثمر بالتعاون معكم لمصلحة منطقتنا العربية، ونأمل ان نترجم معا وثيقة التعاون التي سنوقع عليها اليوم مع الاسكوا الى برنامج عمل وتعاون تكون متابعة قضية الامن الغذائي أحد اهتماماته. وقعنا في اواخر العام ٢٠١٧ مع منظمة الزراعة والاغذية العالمية الفاو المكتب الاقليمي للشرق الادنى وشمال افريقيا مذكرة مماثلة مهدت لنا الطريق الى التعاون. وقد بدأنا بقوة بالفعل، وقد شرعنا في ايجاد الاليات والاطر الكفيلة بتجديد التقريرين على سبيل المثال، إحكام وضبط المعلومات والبيانات وضمن انسيابها، مراجعة هيكل التقارير للتماشي مع متطلبات الحال، خصوصا قضايا التنمية المستدامة وتقنيات عرض المعلومات والتحليل. وفي كل من هذه النواحي، نحتاج الى كثير من التنسيق والتعاطي المشترك مع شركائنا، وعليه مسرح قضية الامن الغذائي سيجمعنا لا محالة".

واعتبرت الدكتورة خولة مطر ان "اللقاء يتميز بحدثين هامين، من حيث المضمون والابعاد والاهداف، وهما توقيع مذكرة التفاهم بشأن التعاون بين المنظمة العربية للتنمية الزراعية ولجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) واطلاق التقرير المشترك بين الاسكوا ومنظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة عن "افاق تعزيز الامن الغذائي في المنطقة العربية".

ورأت "ان الشراكة الحقيقية والتعاون الوثيق بين المنظمات الدولية والاقليمية، لخدمة الدول ومساعدتها في دراسة الواقع بشكل علمي دقيق ووضع الخطط الوطنية والسياسات الانمائية، هي المحرك الرئيسي لتحقيق التنمية المستدامة". وقالت: "نحن في هذه المنطقة العربية المثقلة بمشاكلها الاقتصادية والسياسية والامنية أحوج ما نكون الى تكاتف كل الجهات الوطنية والاقليمية والدولية للتصدي لهذه التحديات والمضي نحو تنمية مستدامة. من هنا جاءت فكرة تفعيل الشراكة مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية من خلال تحديث مذكرة التفاهم بشأن التعاون التي كانت قد ابرمت بين الاسكوا والمنظمات عام ٢٠٠٣ لتشمل كافة المواضيع ذات العلاقة بالتنمية الزراعية والامن الغذائي، بما في ذلك الاهداف ذات العلاقة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وعلى رأسها الهدف الثاني الداعي للقضاء على الجوع، اضافة الى الهدف السابع عشر حول الشراكة من اجل التنمية المستدامة".

اضافت: "هنا، لا بد لي من ان انوه بالدور الفعال لمعالي البروفسور ابراهيم الدخيري مدير عام المنظمة، في دعم هذه الشراكة وتفعيلها، ويشرفني اليوم ان اوقع مع معاليه مذكرة التفاهم بشأن التعاون بين المنظمين بصيغتها المعدلة الشاملة، أملين من الله عز وجل ان يوفقنا من خلال هذه الشراكة في تنفيذ مشاريع وبرامج من شأنها تحسين اوضاع الامن الغذائي في دولنا العربية والنهوض بالقطاع الزراعي الذي نعول عليه كثيرا، كأحد أهم مقومات النهوض الاقتصادي والتنمية الريفية المستدامة". وأعلنت ان "الاسكوا" تطلق اليوم مع شريكها "الفاو" ممثلة بالسيد عبد السلام ولد احمد، المدير العام المساعد والممثل الاقليمي للفاو، تقرير "افاق تعزيز الامن الغذائي في المنطقة العربية 2030"، وقالت: "اود هنا ان اتقدم من السيد ولد احمد بخالص شكري وتقديري لجهوده الحثيثة في اصدار هذه الوثيقة الهامة التي عكست بشكل علمي واقع الامن الغذائي في المنطقة العربية، وتفتح على صناعات القرار في هذه المنطقة رزمة من التوصيات من شأنها مساعدة الدول العربية في توجيه خططها الوطنية نحو تحسين الامن الغذائي وتطوير القطاع الزراعي فيها، بما يتماشى مع تنفيذ اهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠".

زعيتير

والقى الوزير زعيتير كلمة قال فيها: "يشرفني ان أكون معكم في هذا الحفل الكريم وأتقدم من معالي الصديق الدكتور محمد علي الحكيم الأمين التنفيذي للإسكوا، بالشكر والتقدير على دعوتكم لي للمشاركة في هذه الفعالية الهامة، ولما تبذلونه من جهود في مواجهة التحديات المتعلقة بالزراعة والامن الغذائي والتنمية الريفية. وتحية تقدير الى المدير الاقليمي لمنظمة الاغذية والزراعة الدكتور عبد السلام ولد احمد وإلى معالي السيد ابراهيم الدخيري مدير عام المنظمة العربية للتنمية الزراعية".

اضاف: "لا بد لنا بداية من التوقف امام التحديات التي تواجه العالم بشكل عام ومنطقتنا العربية بشكل خاص، في ظل ما نشهده اليوم من اسوأ ازمة لجوء في المنطقة وتداعياتها على مستوى اوضاع الامن الغذائي لهذه الدول واستنزاف الموارد الطبيعية وانعكاسات كل ذلك على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية".

وتابع: "أما في لبنان، فان التحديات التي يشهدها قطاع الامن الغذائي والزراعة لا تختلف عن سائر بلدان المنطقة، فهي عديدة ومتراصة. وقد تم التطرق الى بعضها في سياق التقرير الذي يتم اطلاقه اليوم، أما أبرز هذه التحديات فتكمن في:

- أهمية تحديث الزراعة وزيادة إنتاجيتها ورفع كفاءتها وضمان القدرة التنافسية لسلاسل الانتاج لاهم المحاصيل في ظل تفتت الحيازات وصغر حجمها وضعف البنية التحتية الزراعية والتسويقية.
- تحديث معايير الصحة والصحة النباتية لتتماشى مع المعايير الدولية مما يسهل انسيابها الى الأسواق الخارجية في ظل تجارة عالمية حرة.

-ضمان توافر إمدادات غذائية سليمة وكافية وتعزيز الأمن الغذائي في ظل تقلبات أسعار المواد الغذائية.

-استقطاب الشباب للعمل والاستثمار في الزراعة وزيادة فرص العمل والدخل في المناطق الريفية والحد من الهجرة والنزوح الريفي ضمن تنمية ريفية متكاملة.

-ضمان الإدارة المستدامة واستخدام الموارد الطبيعية (الأراضي والغابات والمياه والموارد الجينية والثروة السمكية...) في ظل تغير المناخ وتدهور الأراضي والرعي الجائر وأنماط الزراعة غير المناسبة والاستخدام الجائر لموارد الغابات والاستغلال المفرط للموارد السمكية الضعيفة".

وقال: "بالإرقام، فقد بلغت نسبة الاسر التي تعاني من انعدام الامن الغذائي في لبنان حوالي ١٠ بالمئة من اجمالي عدد الاسر بحسب دراسة أجريت حول اوضاع الامن الغذائي للاسر في عام ٢٠١٥. وتشكل الزراعة المصدر الرئيسي للدخل وفرص العمل في المناطق الريفية، اذ يمثل القطاع الزراعي حوالي ٤ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي وحوالي ٦ بالمئة من العمالة الوطنية. وكما ذكر التقرير يعتبر لبنان مستوردا اساسيا للمواد الغذائية حيث ان المنتجات المحلية تلبى فقط حوالي 20 بالمئة من حاجات الاستهلاك المحلي، في حين بلغت المساحة الاجمالية للأراضي الصالحة للزراعة ٣٣٠ ألف هكتار، يزرع منها ٢٥٠ ألف هكتار (منها حوالي ١٢٠ ألف هكتار مروى). كما يعتبر القطاع الزراعي المستخدم الاكبر للمياه حيث تقدر احتياجات مياه الري بحوالي ٨١٠ مليون متر مكعب بالسنة".

اضاف: "أمام هذا الواقع، اعتمدنا في وزارة الزراعة ومنذ العام ٢٠١٥ استراتيجية وطنية للقطاع الزراعي والغذائي تمحورت حول ثمانية مسارات عمل شملت عددا من البرامج أهمها تحسين سلامة وجودة الغذاء المنتج محليا والمستورد، زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية للمنتجات الزراعية اللبنانية من خلال تحسين سلاسل الانتاج بشقيه النباتي والحيواني، وتعزيز الإدارة الرشيدة والاستثمار المستدام للموارد الطبيعية، وتعزيز وتطوير وتفعيل الارشاد الزراعي والبحث العلمي الزراعي وعمل المختبرات، اضافة الى تنمية القطاع التعاوني والتعاضدي وتخفيف الآثار المترتبة عن التغير المناخي وادارة الكوارث الطبيعية التي تؤثر على القطاع الزراعي".

واشار الى انه "في مجال تطوير الانتاج الزراعي، تعمل الوزارة على تعزيز سلاسل الانتاج من خلال تشجيع اعتماد الممارسات الزراعية الجيدة، ومكافحة الآفات الواسعة الانتشار، ورصد ومراقبة انتشار الآفات الزراعية في لبنان، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر برنامج الحبوب (قمح وشعير) من خلال تأمين البذار المحسنة للمزارعين بأسعار تشجيعية ومشروع تقوية القدرات في مجال فاقد الغذاء".

اضاف: "وفي ادارة الثروة الحيوانية، يجري العمل على استكمال خطة مكافحة الامراض الوبائية من خلال حملات تحصين المواشي وتحسين انتاج قطاعي اللحوم والحليب كما استكملت برنامج تطوير زراعة الاعلاف وتربية الماشية". وتابع: "أما في مجال الادارة المستدامة للموارد الطبيعية والموارد الوراثية، يجري التركيز على زيادة انتاجية مياه الري من خلال عدد من المشاريع الهادفة لتطوير كفاءة استخدام المياه في الزراعة. كما استمر موضوع سلامة الغذاء ليشغل حيزا ذا أولوية في سياسة الحكومة اللبنانية فتركزت الجهود على ادخال قانون سلامة الغذاء الذي اقر في نهاية 2015 حيز التنفيذ وتنفيذ عدد من المبادرات في مجال تحسين التغذية ورصد الملوثات".

وأعلن زعيتر ان "لدى دول العالم اليوم أجندة عالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، والقضاء على الجوع وسوء التغذية وانهاء الفقر ومعالجة قضية التغير المناخي بجميع أبعادها بحلول العام ٢٠٣٠". وقال: "هذه المسائل تشكل تحديات لنا جميعا من حكومات ومنظمات مجتمع مدني ومنظمات دولية وحتى أفراد معينين مباشرة بقطاع الزراعة والغذاء والموارد الطبيعية. وعلينا تقع مسؤولية تنفيذها. على ان يتم مساندتها في الجهود التي تبذلها في هذا المجال، مؤكداين مرة جديدة اهمية التعاون الدولي لتعزيز الاستثمارات في مجال التنمية المستدامة في سبيل تحقيق الامن الغذائي".

اضاف: "اليوم، نشهد إطلاق تقرير " الافق العربي ٢٠٣٠: آفاق تعزيز الامن الغذائي في المنطقة العربية" الذي يقدم استعراضا متقدما وشاملا لحالة الامن الغذائي السائدة في المنطقة العربية ويحلل أهم التحديات مقدما حولا بديلة للمستقبل تركز على زيادة الانتاجية الزراعية واعتماد أنماط استهلاك للمواد الغذائية أكثر صحية".

وختم: "نحن نتطلع بكثير من الامل الى انعكاسات نتائج هذا التقرير على الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالامن الغذائي، والى دور رائد لكل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، ولمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية في مساندة الدول بحيث يصبح القطاع الزراعي والغذائي مساهما أساسيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لا عيبا عليها، ونحث المنظمات الدولية على إيجاد السبل لزيادة الإنتاج الزراعي والغذائي بطرق مستدامة وسليمة بينيا".

مذكرة

بعدها جرى توقيع مذكرة تفاهم بين الاسكوا والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، ثم حفل اطلاق التقرير المشترك تضمن رسائل اساسية من التقرير قدمها محمد الحمدي من قسم سياسات الغذاء والبيئة الاسكوا، تلاها تعقيبات حول التقرير من الدخيري ونائب رئيس اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالامن الغذائي والتغذية والوزيرة السابقة حمزة.

الاسكوا ومنظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة يطلقون تقريراً مشتركاً عن "آفاق الامن الغذائي في المنطقة العربية"

يو نيوز

الخميس ١ شباط/فبراير ٢٠١٨

نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا "الاسكوا" حفل توقيع مذكرة تفاهم بينها وبين المنظمة العربية للتنمية الزراعية، برعاية وحضور وزير الزراعة اللبنانية غازي زعبيتر، وذلك في ظل منطقة عربية تواجه تحديات غذائية عديدة من ندرة الموارد الطبيعية وتناقصها وأزمات إجتماعية وسياسية مديدة تشمل حروبا وإحتلال.

التوقيع تلاه إطلاق تقرير مشترك بين الاسكوا ومنظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة حول "آفاق تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية" في بيت الامم المتحدة في ساحة رياض الصلح في العاصمة اللبنانية بيروت.

ويقدم التقرير لمحة عامة عن الأمن الغذائي في المنطقة العربية، بما في ذلك توفر الأغذية وإمكان الحصول عليها والإستفادة منها، ويبحث عناصر الاستقرار الغذائي في أبعاد الأمن الغذائي. ويتضمن التقرير أيضاً تحليلاً عميقاً لقضايا مواضيعية مختارة وهي الزراعة، التجارة الدولية للأغذية وفقد الأغذية وهدرها .

ويبحث المجتمعون التوقعات المستقبلية المحتملة إذا إستمرت المنطقة على مسارها الحالي، والآثار المحتملة للإجراءات المتخذة لزيادة إنتاجية المحاصيل، والتحول إلى أنماط إستهلاك صحية أو إنشاء مخزونات غذائية إستراتيجية والحفاظ عليها.

زعيتر: الزراعة تشكل ٤ % من الناتج ونحو ٦ % من العمالة المستقبل

الجمعة ٢ شباط/فبراير ٢٠١٨

أطلقت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) التقرير المشترك عن «آفاق الأمن الغذائي في المنطقة العربية»، في مؤتمر صحفي عقد في بيت الأمم المتحدة، برعاية وزير الزراعة غازي زعيتر وحضوره، تخلله توقيع مذكرة تفاهم بين «الأسكوا» و«الفاو».

حضر المؤتمر مستشارة الوزير زعيتر الوزيرة السابقة وفاء الضيقة حمزة، نائبة الأمين التنفيذي لـ«الأسكوا» خولة مطر، ممثلة وكيل الأمين العام والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا محمد علي الحكيم، المدير العام المساعد والممثل الإقليمي للشرق الأدنى وشمال افريقيا عبد السلام ولد أحمد، المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية ابراهيم الدخيري وممثلون عن منظمات المجتمع المدني وشخصيات.

قدم للحفل نبيل أبو ضرغام عن وحدة الاتصال والإعلام في «الأسكوا» مرحباً بالمشاركين، ثم كانت كلمة ولد احمد الذي أشار إلى «أن الفاو والأسكوا تعملان بلا كلل على دعم الدول الأعضاء لتحقيق أمن غذائي أكبر من خلال التصدي للتحديات المتزايدة وتنفيذ استراتيجيات وبرامج مبتكرة واعتماد سياسات سليمة للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في المنطقة». وأعلن أن تقرير الأفق العربي لعام 2030 يقدم استعراضاً عميقاً وشاملاً لحالة الأغذية والزراعة، مشيراً إلى أن «التحديات السياسية للأمن الغذائي هي: ارتفاع غير مسبوق لعدد السكان، شح الموارد الطبيعية وخصوصاً المياه، ضعف الانتاج الزراعي عن المستوى العالمي».

من جهته، أكد الدخيري استعداد المنظمة العربية للتنمية الزراعية للتعاون من اجل إحداث التغيير المطلوب. وقال: «نحن نستثمر بالتعاون معكم لمصلحة منطقتنا العربية، ونأمل أن نترجم معاً وثيقة التعاون التي سنوقع عليها اليوم مع الأسكوا إلى برنامج عمل وتعاون تكون متابعة قضية الأمن الغذائي أحد اهتماماته».

واعتربت مطر "أن الشراكة الحقيقية والتعاون الوثيق بين المنظمات الدولية والإقليمية، لخدمة الدول ومساعدتها في دراسة الواقع بشكل علمي دقيق ووضع الخطط الوطنية والسياسات الإنمائية، هي المحرك الرئيسي لتحقيق التنمية المستدامة». وأعلنت أن «الأسكوا» تطلق اليوم مع شريكها «الفاو» ممثلة بعبد السلام ولد أحمد، المدير العام المساعد والممثل الإقليمي للفاو، تقرير «آفاق تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية 2030»، وقالت: «أود هنا أن اتقدم من السيد ولد أحمد بخالص شكري وتقديري لجهوده الحثيثة في إصدار هذه الوثيقة الهامة التي عكست بشكل علمي واقع الأمن الغذائي في المنطقة العربية، وتقتصر على صنّاع القرار في هذه المنطقة رزمة من التوصيات من شأنها مساعدة الدول العربية في توجيه خطتها الوطنية نحو تحسين الأمن الغذائي وتطوير القطاع الزراعي فيها، بما يتماشى مع تنفيذ أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030.»

وألقى زعيتر كلمة قال فيها «بلغت نسبة الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في لبنان حوالي 10 في المئة من إجمالي عدد الأسر بحسب دراسة أجريت حول أوضاع الأمن الغذائي للأسر في عام 2015. وتشكل الزراعة المصدر الرئيسي للدخل وفرص العمل في المناطق الريفية، إذ يمثل القطاع الزراعي حوالي 4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي وحوالي 6 في المئة من العمالة الوطنية. وكما ذكر التقرير يعتبر لبنان مستورداً أساسياً للمواد الغذائية حيث أن المنتجات المحلية تلبى فقط حوالي 20 في المئة من حاجات الاستهلاك المحلي، في حين بلغت المساحة الإجمالية للأراضي الصالحة للزراعة 330 ألف هكتار، يزرع منها 250 ألف هكتار (منها حوالي 120 ألف هكتار مروى). كما يعتبر القطاع الزراعي المستخدم الأكبر للمياه حيث تقدر احتياجات مياه الري بحوالي 810 مليون متر مكعب بالسنة.»

وتحدث زعيتر عن الاستراتيجية الوطنية التي اعتمدها الوزارة للقطاع الزراعي والغذائي والتي تمحورت حول ثمانية مسارات عمل شملت عدداً من البرامج أهمها تحسين سلامة وجودة الغذاء المنتج محلياً والمستورد، زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية للمنتجات الزراعية اللبنانية من خلال تحسين سلاسل الانتاج بشقيه النباتي والحيواني، وتعزيز الإدارة الرشيدة والاستثمار المستدام للموارد الطبيعية، وتعزيز وتطوير وتفعيل الإرشاد الزراعي والبحث العلمي الزراعي وعمل المختبرات، إضافة إلى تنمية القطاع التعاوني والتعاضدي وتخفيف الآثار المترتبة عن التغير المناخي وإدارة الكوارث الطبيعية التي تؤثر على القطاع الزراعي.

أضاف: «اليوم، نشهد إطلاق تقرير الأفق العربي 2030: آفاق تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية الذي يقدم استعراضاً متقدماً وشاملاً لحالة الأمن الغذائي السائدة في المنطقة العربية ويحلل أهم التحديات مقدماً حلولاً بديلة للمستقبل تركز على زيادة الإنتاجية الزراعية واعتماد أنماط استهلاك للمواد الغذائية أكثر صحية.»

وختم: «نحن نتطلع بكثير من الأمل إلى انعكاسات نتائج هذا التقرير على الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالأمن الغذائي، وإلى دور رائد لكل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الأسكوا)، والمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية في مساندة الدول بحيث يصبح القطاع الزراعي والغذائي مساهماً أساسياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لا عبئاً عليها، ونحث المنظمات الدولية على إيجاد السبل لزيادة الإنتاج الزراعي والغذائي بطرق مستدامة وسليمة بيئياً.»

بعدها جرى توقيع مذكرة تفاهم بين الأسكوا والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، ثم حفل إطلاق التقرير المشترك تضمن رسائل أساسية من التقرير قَدّمها محمد الحمدي من قسم سياسات الغذاء والبيئة - الأسكوا، تلاها تعقيبات حول التقرير من الدخيري ونائب رئيس اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية والوزيرة السابقة حمزة.

زعيترو: لتعزيز الاستثمارات في مجال التنمية المستدامة لتحقيق الامن الغذائي موقع القوات اللبنانية

الخميس ١ شباط/فبراير ٢٠١٨

أطلقت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا "الاسكوا" ومنظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة "الفاو" التقرير المشترك عن "آفاق الامن الغذائي في المنطقة العربية"، في مؤتمر صحفي عُقد في بيت الامم المتحدة في بيروت، برعاية وزير الزراعة غازي زعيترو وحضوره، وتخلّله توقيع مذكرة تفاهم بين الاسكوا والفاو.

والقى الوزير زعيترو كلمة قال فيها: "لا بد لنا بداية من التوقف امام التحديات التي تواجه العالم بشكل عام ومنطقتنا العربية بشكل خاص، في ظل ما نشهده اليوم من اسوأ ازمة لجوء في المنطقة وتداعياتها على مستوى اوضاع الامن الغذائي لهذه الدول واستنزاف الموارد الطبيعية وانعكاسات كل ذلك على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية". مضيفاً أنه في لبنان، فإن التحديات التي يشهدها قطاع الامن الغذائي والزراعة لا تختلف عن سائر بلدان المنطقة، وهي عديدة ومتراطة.

واشار زعيترو الى أن نسبة الاسر التي تعاني من انعدام الامن الغذائي في لبنان فقد بلغت حوالي ١٠% من اجمالي عدد الاسر بحسب دراسة أجريت حول اوضاع الامن الغذائي للاسر في عام ٢٠١٥. وتشكل الزراعة المصدر الرئيسي للدخل وفرص العمل في المناطق الريفية.

وأكّد زعيترو ان لدى دول العالم اليوم أجندة عالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، والقضاء على الجوع وسوء التغذية وانهاء الفقر ومعالجة قضية التغير المناخي بجميع أبعادها بحلول العام ٢٠٣٠. وقال: "هذه المسائل تشكل تحديات لنا جميعاً من حكومات ومنظمات مجتمع مدني ومنظمات دولية وحتى أفراد معنيين مباشرة بقطاع الزراعة والغذاء والموارد الطبيعية. وعلينا تقع مسؤولية تنفيذها. على ان يتم مساندةها في الجهود التي تبذلها في هذا المجال، مؤكداً مرة جديدة اهمية التعاون الدولي لتعزيز الاستثمارات في مجال التنمية المستدامة في سبيل تحقيق الامن الغذائي".

اطلاق تقرير الاسكوا والفاو عن آفاق الأمن الغذائي بوابة الإنسانية

الجمعة ٢ شباط/فبراير ٢٠١٨

أطلقت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) ومنظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة (الفاو) التقرير المشترك عن "آفاق الامن الغذائي في المنطقة العربية"، في مؤتمر صحافي عقد في بيت الامم المتحدة ساحة رياض الصلح، برعاية وزير الزراعة غازي زعبيتر وحضوره، تخلله توقيع مذكرة تفاهم بين الاسكوا والفاو.

حضر المؤتمر مستشارة الوزير زعبيتر الوزيرة السابقة وفاء الضيقة حمزة، نائبة الامين التنفيذي للاسكوا الدكتور خولة مطر، ممثلة وكيل الامين العام والامين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا محمد علي الحكيم، المدير العام المساعد والممثل الاقليمي للشرق الادنى وشمال افريقيا عبد السلام ولد احمد، المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية ابراهيم الدخيري وممثلون عن منظمات المجتمع المدني وشخصيات.

ولد احمد

قدم للحفل نبيل ابو ضرغام عن وحدة الاتصال والاعلام في الاسكوا مرحبا بالمشاركين، ثم كانت كلمة ولد احمد الذي أشار الى "ان"الفاو" و"الاسكوا" "تعملان بلا ككل على دعم الدول الاعضاء لتحقيق أمن غذائي أكبر من خلال التصدي للتحديات المتزايدة وتنفيذ استراتيجيات وبرامج مبتكرة واعتماد سياسات سليمة للادارة المستدامة للموارد الطبيعية في المنطقة".

وأكد تعاون المكتب الاقليمي للشرق الادنى والاسكوا في عدد من المجالات، من بينها ندرة المياه وتغيير المناخ ورصد وتنفيذ اهداف التنمية المستدامة والامن الغذائي والتغذية، لافتا الى انه "لا تزال هناك فرص لزيادة الشراكات بين المنظمين"، وقال: "كان تعاوننا مثمرا، والمدير العام لمنظمة الاغذية والزراعة حريص على بناء تعاون اقوى بين منظمة الاغذية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا".

واشار الى ان "المنطقة العربية تواجه العديد من التحديات التي تشمل ندرة الموارد الطبيعية الشحيحة وتراجعها والازمات الاجتماعية والسياسية التي طال امدها، بما في ذلك الحروب والاحتلال التي من المتوقع ان يتفاقم أثرها سوءا من تغير المناخ.

وأعلن ان تقرير الافق العربي لعام 2030 يقدم استعراضا عميقا وشاملا لحالة الاغذية والزراعة، مشيرا الى ان "التحديات السياسية للامن الغذائي هي: ارتفاع غير مسبوق لعدد السكان، شح الموارد الطبيعية وخصوصا المياه، ضعف الانتاج الزراعي عن المستوى العالمي".

وقال: "يستعرض التقرير الكثير من فرص النجاح في مجالات يمكن الاعتماد عليها في بناء مستقبل افضل للامن الغذائي".

الدخيري

من جهته، شكر الدخيري "الاسكوا" و"الفاو" وعلى وضوح الرؤية ورجاحة العقل في العمل الجماعي لمصلحة المنطقة العربية، مؤكدا استعداد المنظمة العربية للتنمية الزراعية ألا تدخر جهدا للعمل سويا معكم وبالتنسيق والتعاون فقط لنستطيع تفجير طاقات منظماتنا لاحداث التغيير المطلوب وبلوغ الاهداف عبر التعاون في :

- تنفيذ الاستراتيجيات الداعمة للتنمية الزراعية والامن الغذائي
- اعتماد ودعم سياسات سليمة لادارة الموارد الطبيعية.
- انفاذ البرامج الاقتراحية ودعم الابتكار.

وقال: "نحن نستثمر بالتعاون معكم لمصلحة منطقتنا العربية، ونأمل ان نترجم معا وثيقة التعاون التي سنوقع عليها اليوم مع

الاسكوا الى برنامج عمل وتعاون تكون متابعة قضية الامن الغذائي أحد اهتماماته. وقعنا في اواخر العام 2017 مع منظمة الزراعة والاغذية العالمية الفاو المكتب الاقليمي للشرق الادنى وشمال افريقيا مذكرة مماثلة مهدت لنا الطريق الى التعاون. وقد بدأنا بقوة بالفعل، وقد شرعنا في ايجاد الاليات والاطر الكفيلة بتجديد التقريرين على سبيل المثال، إحكام وضبط المعلومات والبيانات وضمان انسيابها، مراجعة هيكل التقارير للتماشي مع متطلبات الحال، خصوصا قضايا التنمية المستدامة وتقنيات عرض المعلومات والتحليل. وفي كل من هذه النواحي، نحتاج الى كثير من التنسيق والتعاطي المشترك مع شركائنا، وعليه مسرح قضية الامن الغذائي سيجمعنا لا محالة."

مطر

واعترفت الدكتورة خولة مطر ان "اللقاء يتميز بحدثين هامين، من حيث المضمون والابعاد والاهداف، وهما توقيع مذكرة التفاهم بشأن التعاون بين المنظمة العربية للتنمية الزراعية ولجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) واطلاق التقرير المشترك بين الاسكوا ومنظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة عن "أفاق تعزيز الامن الغذائي في المنطقة العربية."

ورأت "ان الشراكة الحقيقية والتعاون الوثيق بين المنظمات الدولية والاقليمية، لخدمة الدول ومساعدتها في دراسة الواقع بشكل علمي دقيق ووضع الخطط الوطنية والسياسات الانمائية، هي المحرك الرئيسي لتحقيق التنمية المستدامة". وقالت: "نحن في هذه المنطقة العربية المثقلة بمشاكلها الاقتصادية والسياسية والامنية أحوج ما نكون الى تكاتف كل الجهات الوطنية والاقليمية والدولية للتصدي لهذه التحديات والمضي نحو تنمية مستدامة. من هنا جاءت فكرة تفعيل الشراكة مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية من خلال تحديث مذكرة التفاهم بشأن التعاون التي كانت قد ابرمت بين الاسكوا والمنظمات عام 2003 لتشمل كافة المواضيع ذات العلاقة بالتنمية الزراعية والامن الغذائي، بما في ذلك الاهداف ذات العلاقة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وعلى رأسها الهدف الثاني الداعي للقضاء على الجوع، اضافة الى الهدف السابع عشر حول الشراكة من اجل التنمية المستدامة."

اضافت: "هنا، لا بد لي من ان انوه بالدور الفعال لمعالى البروفيسور ابراهيم النخيري مدير عام المنظمة، في دعم هذه الشراكة وتفعيلها، ويشرفني اليوم ان اوقع مع معاليه مذكرة التفاهم بشأن التعاون بين المنطمتين بصيغتها المعدلة الشاملة، أملين من الله عز وجل ان يوفقنا من خلال هذه الشراكة في تنفيذ مشاريع وبرامج من شأنها تحسين اوضاع الامن الغذائي في دولنا العربية والنهوض بالقطاع الزراعي الذي نعول عليه كثيرا، كأحد أهم مقومات النهوض الاقتصادي والتنمية الريفية المستدامة."

وتابعت: "ومن نفس مبدأ ايمان الاسكوا بأهمية الشراكة الاقليمية والدولية في تحقيق الطموحات التنموية لمنطقتنا، جاءت شراكتنا الاستراتيجية مع منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة (الفاو) ممثلة بمكتبها الاقليمي للشرق الادنى وشمال افريقيا من خلال تنفيذ مشاريع تنموية مشتركة واعداد تقارير علمية تعكس واقع قطاع الزراعة والامن الغذائي في هذه المنطقة ذات الخصوصية من حيث موقعها وتنوعها الجغرافي والاقتصادي وتسجيلها الارقام عالية في نسب الفقر وشح الموارد المائية وضيق المساحات الصالحة للزراعة والنقص في التغذية، حيث ان آخر الارقام سجلت وجود حوالى 33 مليون مواطن عربي يعانون من نقص التغذية."

وأعلنت ان "الاسكوا" تطلق اليوم مع شريكها "الفاو" ممثلة بالسيد عبد السلام ولد احمد، المدير العام المساعد والممثل الاقليمي للفاو، تقرير "أفاق تعزيز الامن الغذائي في المنطقة العربية 2030"، وقالت: "اود هنا ان اتقدم من السيد ولد احمد بخالص شكري وتقديري لجهوده الحثيثة في اصدار هذه الوثيقة الهامة التي عكست بشكل علمي واقع الامن الغذائي في المنطقة العربية، وتقترح على صناعات القرار في هذه المنطقة رزمة من التوصيات من شأنها مساعدة الدول العربية في توجيه خطتها الوطنية نحو تحسين الامن الغذائي وتطوير القطاع الزراعي فيها، بما يتماشى مع تنفيذ اهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030."

وختمت بشكر كل شركاء الاسكوا المحليين وفي مقدمتهم وزارة الزراعة اللبنانية والصروح الاكاديمية في لبنان والعالم العربي، والشركاء الاقليميين والدوليين من بينهم جامعة الدول العربية ممثلة بالمنظمة العربية للتنمية الزراعية والفاو والبرنامج العالمي للغذاء وغيرهم ولكل من ساهم ويساهم معنا في انشطتنا واصداراتنا الساعية للنهوض بهذه المنطقة نحو مستقبل افضل للاجيال القادمة."

زعيتر

والقى الوزير زعيتر كلمة قال فيها: "يشرفني ان أكون معكم في هذا الحفل الكريم وأتقدم من معالي الصديق الدكتور محمد علي الحكيم الأمين التنفيذي للإسكوا، بالشكر والتقدير على دعوتكم لي للمشاركة في هذه الفعالية الهامة، ولما تبذلونه من جهود في مواجهة التحديات المتعلقة بالزراعة والامن الغذائي والتنمية الريفية. وتحية تقدير الى المدير الاقليمي لمنظمة الاغذية والزراعة الدكتور عبد السلام ولد احمد وإلى معالي السيد ابراهيم الدخيري مدير عام المنظمة العربية للتنمية الزراعية."

اضاف: "لا بد لنا بداية من التوقف امام التحديات التي تواجه العالم بشكل عام ومنطقتنا العربية بشكل خاص، في ظل ما نشهده اليوم من اسوأ ازمة لجوء في المنطقة وتداعياتها على مستوى اوضاع الامن الغذائي لهذه الدول واستنزاف الموارد الطبيعية وانعكاسات كل ذلك على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية."

وتابع: "أما في لبنان، فان التحديات التي يشهدها قطاع الامن الغذائي والزراعة لا تختلف عن سائر بلدان المنطقة، فهي عديدة ومتراصة. وقد تم التطرق الى بعضها في سياق التقرير الذي يتم اطلاقه اليوم، أما أبرز هذه التحديات فتكمن في:

-أهمية تحديث الزراعة وزيادة انتاجيتها ورفع كفاءتها وضمان القدرة التنافسية لسلاسل الانتاج لاهم المحاصيل في ظل تفتت الحيازات وصغر حجمها وضعف البنية التحتية الزراعية والتسويقية.

-تحديث معايير الصحة والصحة النباتية لتتماشى مع المعايير الدولية مما يسهل انسيابها الى الأسواق الخارجية في ظل تجارة عالمية حرة.

-ضمان توافر إمدادات غذائية سليمة وكافية وتعزيز الأمن الغذائي في ظل تقلبات أسعار المواد الغذائية.

-استقطاب الشباب للعمل والاستثمار في الزراعة وزيادة فرص العمل والدخل في المناطق الريفية والحد من الهجرة والنزوح الريفي ضمن تنمية ريفية متكاملة.

-ضمان الإدارة المستدامة واستخدام الموارد الطبيعية (الأراضي والغابات والمياه والموارد الجينية والثروة السمكية...) في ظل تغير المناخ وتدهور الأراضي والرعي الجائر وأنماط الزراعة غير المناسبة والاستخدام الجائر لموارد الغابات والاستغلال المفرط للموارد السمكية الضعيفة.

وقال: "بالإرقام، فقد بلغت نسبة الاسر التي تعاني من انعدام الامن الغذائي في لبنان حوالي 10% من اجمالي عدد الاسر بحسب دراسة أجريت حول اوضاع الامن الغذائي للاسر في عام 2015. وتشكل الزراعة المصدر الرئيسي للدخل وفرص العمل في المناطق الريفية، اذ يمثل القطاع الزراعي حوالي 4% من الناتج المحلي الاجمالي وحوالي 6% من العمالة الوطنية. وكما ذكر التقرير يعتبر لبنان مستوردا اساسيا للمواد الغذائية حيث ان المنتجات المحلية تلبى فقط حوالي 20% من حاجات الاستهلاك المحلي، في حين بلغت المساحة الاجمالية للأراضي الصالحة للزراعة 330 ألف هكتار، يزرع منها 250 ألف هكتار (منها حوالي 120 ألف هكتار مروى). كما يعتبر القطاع الزراعي المستخدم الاكبر للمياه حيث تقدر احتياجات مياه الري بحوالي 810 مليون متر مكعب بالسنة."

اضاف: "أمام هذا الواقع، اعتمدنا في وزارة الزراعة ومنذ العام 2015 استراتيجيات وطنية للقطاع الزراعي والغذائي تمحورت حول ثمانية مسارات عمل شملت عددا من البرامج أهمها تحسين سلامة وجودة الغذاء المنتج محليا والمستورد، زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية للمنتجات الزراعية اللبنانية من خلال تحسين سلاسل الانتاج بشقيه النباتي والحيواني، وتعزيز الإدارة الرشيدة والاستثمار المستدام للموارد الطبيعية، وتعزيز وتطوير وتفعيل الارشاد الزراعي والبحث العلمي الزراعي وعمل المختبرات، اضافة الى تنمية القطاع التعاوني والتعاضدي وتخفيف الآثار المترتبة عن التغير المناخي وادارة الكوارث الطبيعية التي تؤثر على القطاع الزراعي."

واشار الى انه "في مجال تطوير الانتاج الزراعي، تعمل الوزارة على تعزيز سلاسل الانتاج من خلال تشجيع اعتماد الممارسات الزراعية الجيدة، ومكافحة الآفات الواسعة الانتشار، ورصد ومراقبة انتشار الآفات الزراعية في لبنان، ونذكر على سبيل المثال

لا الحصر برنامج الحبوب (قمح وشعير) من خلال تأمين البذار المحسنة للمزارعين بأسعار تشجيعية ومشروع تقوية القدرات في مجال فاقد الغذاء."

اضاف: "وفي ادارة الثروة الحيوانية، يجري العمل على استكمال خطة مكافحة الامراض الوبائية من خلال حملات تحصين المواشي وتحسين انتاج قطاعي اللحوم والحليب كما استكملت برنامج تطوير زراعة الاعلاف وتربية الماشية."

وتابع: "أما في مجال الادارة المستدامة للموارد الطبيعية والموارد الوراثية، يجري التركيز على زيادة انتاجية مياه الري من خلال عدد من المشاريع الهادفة لتطوير كفاءة استخدام المياه في الزراعة. كما استمر موضوع سلامة الغذاء ليشغل حيزا ذا أولوية في سياسة الحكومة اللبنانية فتركزت الجهود على ادخال قانون سلامة الغذاء الذي اقر في نهاية 2015 حيز التنفيذ وتنفيذ عدد من المبادرات في مجال تحسين التغذية ورصد الملوثات."

وأعلن زعيتير، ان "الدى دول العالم اليوم أجندة عالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، والقضاء على الجوع وسوء التغذية وانهاء الفقر ومعالجة قضية التغير المناخي بجميع أبعادها بحلول العام 2030". وقال: "هذه المسائل تشكل تحديات لنا جميعا من حكومات ومنظمات مجتمع مدني ومنظمات دولية وحتى أفراد معنيين مباشرة بقطاع الزراعة والغذاء والموارد الطبيعية. علينا تقع مسؤولية تنفيذها. على ان يتم مساندها في الجهود التي تبذلها في هذا المجال، مؤكدا مرة جديدة اهمية التعاون الدولي لتعزيز الاستثمارات في مجال التنمية المستدامة في سبيل تحقيق الامن الغذائي."

اضاف: "اليوم، نشهد إطلاق تقرير " الافق العربي 2030: آفاق تعزيز الامن الغذائي في المنطقة العربية" الذي يقدم استعراضا متقدما وشاملا لحالة الامن الغذائي الساندة في المنطقة العربية ويحلل أهم التحديات مقدا حولا بديلة للمستقبل تركز على زيادة الانتاجية الزراعية واعتماد أنماط استهلاك للمواد الغذائية أكثر صحية."

وختم: "نحن نتطلع بكثير من الامل الى انعكاسات نتائج هذا التقرير على الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالامن الغذائي، والى دور رائد لكل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، ولمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية في مساندة الدول بحيث يصبح القطاع الزراعي والغذائي مساهما أساسيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لا عبئا عليها، ونحث المنظمات الدولية على إيجاد السبل لزيادة الإنتاج الزراعي والغذائي بطرق مستدامة وسليمة بيئيا."

مذكرة

بعدها جرى توقيع مذكرة تفاهم بين الاسكوا والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، ثم حفل اطلاق التقرير المشترك تضمن رسائل اساسية من التقرير قدمها محمد الحمدي من قسم سياسات الغذاء والبيئة الاسكوا، تلاها تعقيبات حول التقرير من الدخيري ونائب رئيس اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالامن الغذائي والتغذية والوزيرة السابقة حمزة .

زعيتر في اطلاق تقرير الاسكوا والفاو عن آفاق الأمن الغذائي: نتطلع الى انعكاسات نتائجه على الاستراتيجيات الوطنية وكالة نيوز عن الوكالة الوطنية للإعلام الخميس ١ شباط/فبراير ٢٠١٨

وطنية - أطلقت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) ومنظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة (الفاو) التقرير المشترك عن "آفاق الامن الغذائي في المنطقة العربية"، في مؤتمر صحافي عقد في بيت الامم المتحدة ساحة رياض الصلح، برعاية وزير الزراعة غازي زعيتر وحضوره، تخلله توقيع مذكرة تفاهم بين الاسكوا والفاو.

حضر المؤتمر مستشارة الوزير زعيتر الوزيرة السابقة وفاء الضيقة حمزة، نائبة الامين التنفيذي للاسكوا الدكتور خولة مطر، ممثلة وكيل الامين العام والامين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا محمد علي الحكيم، المدير العام المساعد والممثل الاقليمي للشرق الادنى وشمال افريقيا عبد السلام ولد احمد، المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية ابراهيم الدخيري وممثلون عن منظمات المجتمع المدني وشخصيات.

ولد احمد

قدم للحفل نبيل ابو ضرغام عن وحدة الاتصال والاعلام في الاسكوا مرحبا بالمشاركين، ثم كانت كلمة ولد احمد الذي أشار الى "ان"الفاو" و"الاسكوا" "تعملان بلا ككل على دعم الدول الاعضاء لتحقيق أمن غذائي أكبر من خلال التصدي للتحديات المتزايدة وتنفيذ استراتيجيات وبرامج مبتكرة واعتماد سياسات سليمة للادارة المستدامة للموارد الطبيعية في المنطقة".

وأكد تعاون المكتب الاقليمي للشرق الادنى والاسكوا في عدد من المجالات، من بينها ندرة المياه وتغيير المناخ ورصد وتنفيذ اهداف التنمية المستدامة والامن الغذائي والتغذية، لافتا الى انه "لا تزال هناك فرص لزيادة الشراكات بين المنظمين"، وقال: "كان تعاوننا مثمرا، والمدير العام لمنظمة الاغذية والزراعة حريص على بناء تعاون اقوى بين منظمة الاغذية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا".

واشار الى ان "المنطقة العربية تواجه العديد من التحديات التي تشمل ندرة الموارد الطبيعية الشحيحة وتراجعها والازمات الاجتماعية والسياسية التي طال امدها، بما في ذلك الحروب والاحتلال التي من المتوقع ان يتفاقم أثرها سوءا من تغير المناخ.

وأعلن ان تقرير الافق العربي لعام ٢٠٣٠ يقدم استعراضا عميقا وشاملا لحالة الاغذية والزراعة، مشيرا الى ان "التحديات السياسية للامن الغذائي هي: ارتفاع غير مسبوق لعدد السكان، شح الموارد الطبيعية وخصوصا المياه، ضعف الانتاج الزراعي عن المستوى العالمي".

وقال: "يستعرض التقرير الكثير من فرص النجاح في مجالات يمكن الاعتماد عليها في بناء مستقبل افضل للامن الغذائي".

الدخيري

من جهته، شكر الدخيري "الاسكوا" و"الفاو" وعلى وضوح الرؤية ورجاحة العقل في العمل الجماعي لمصلحة المنطقة العربية، مؤكدا استعداد المنظمة العربية للتنمية الزراعية ألا تدخر جهدا للعمل سويا معكم وبالتنسيق والتعاون فقط لنستطيع تفجير طاقات منظماتنا لاحداث التغيير المطلوب وبلوغ الاهداف عبر التعاون في:

- تنفيذ الاستراتيجيات الداعمة للتنمية الزراعية والامن الغذائي
- اعتماد ودعم سياسات سليمة لادارة الموارد الطبيعية.
- انفاذ الراجح الاقتراحية ودعم الابتكار.

وقال: "نحن نستثمر بالتعاون معكم لمصلحة منطقتنا العربية، ونأمل ان نترجم معا وثيقة التعاون التي سنوقع عليها اليوم مع الاسكوا الى برنامج عمل وتعاون تكون متابعة قضية الامن الغذائي أحد اهتماماته. وقعنا في اواخر العام ٢٠١٧ مع منظمة الزراعة والاغذية العالمية الفاو المكتب الاقليمي للشرق الادنى وشمال افريقيا مذكرة مماثلة مهدت لنا الطريق الى التعاون. وقد بدأنا بقوة بالفعل، وقد شرعنا في ايجاد الاليات والاطر الكفيلة بتجديد التقريرين على سبيل المثال، إحكام وضبط المعلومات والبيانات وضمان انسيابها، مراجعة هيكل التقارير للتماشي مع متطلبات الحال، خصوصا قضايا التنمية المستدامة وتقنيات عرض المعلومات والتحليل. وفي كل من هذه النواحي، نحتاج الى كثير من التنسيق والتعاطي المشترك مع شركائنا، وعليه مسرح قضية الامن الغذائي سيجمعنا لا محالة".

مطر

واعتبرت الدكتورة خولة مطر ان "اللقاء يتميز بحدثين هامين، من حيث المضمون والابعاد والاهداف، وهما توقيع مذكرة التفاهم بشأن التعاون بين المنظمة العربية للتنمية الزراعية ولجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) واطلاق التقرير المشترك بين الاسكوا ومنظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة عن "آفاق تعزيز الامن الغذائي في المنطقة العربية".

ورأت "ان الشراكة الحقيقية والتعاون الوثيق بين المنظمات الدولية والاقليمية، لخدمة الدول ومساعدتها في دراسة الواقع بشكل علمي دقيق ووضع الخطط الوطنية والسياسات الانمائية، هي المحرك الرئيسي لتحقيق التنمية المستدامة". وقالت: "نحن في هذه المنطقة العربية المثقلة بمشاكلها الاقتصادية والسياسية والامنية أحوج ما نكون الى تكاتف كل الجهات الوطنية والاقليمية والدولية للتصدي لهذه التحديات والمضي نحو تنمية مستدامة. من هنا جاءت فكرة تفعيل الشراكة مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية من خلال تحديث مذكرة التفاهم بشأن التعاون التي كانت قد ابرمت بين الاسكوا والمنظمات عام ٢٠٠٣ لتشمل كافة المواضيع ذات العلاقة بالتنمية الزراعية والامن الغذائي، بما في ذلك الاهداف ذات العلاقة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وعلى رأسها الهدف الثاني الداعي للقضاء على الجوع، اضافة الى الهدف السابع عشر حول الشراكة من اجل التنمية المستدامة".

اضافت: "هنا، لا بد لي من ان انوه بالدور الفعال لمعالي البروفيسور ابراهيم الدخيري مدير عام المنظمة، في دعم هذه الشراكة وتفعيلها، ويشرفني اليوم ان اوقع مع معاليه مذكرة التفاهم بشأن التعاون بين المنطقتين بصيغتها المعدلة الشاملة، أملين من الله عز وجل ان يوفقنا من خلال هذه الشراكة في تنفيذ مشاريع وبرامج من شأنها تحسين اوضاع الامن الغذائي في دولنا العربية والنهوض بالقطاع الزراعي الذي نعول عليه كثيرا، كأحد أهم مقومات النهوض الاقتصادي والتنمية الريفية المستدامة".

وتابعت: "ومن نفس مبدأ ايمان الاسكوا بأهمية الشراكة الاقليمية والدولية في تحقيق الطموحات التنموية لمنطقتنا، جاءت شراكتنا الاستراتيجية مع منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة (الفاو) ممثلة بمكتبها الاقليمي للشرق الادنى وشمال افريقيا من خلال تنفيذ مشاريع تنموية مشتركة واعداد تقارير علمية تعكس واقع قطاع الزراعة والامن الغذائي في هذه المنطقة ذات الخصوصية من حيث موقعها وتنوعها الجغرافي والاقتصادي وتسجيلها الارقام عالية في نسب الفقر وشح الموارد المائية وضيق المساحات الصالحة للزراعة والنقص في التغذية، حيث ان آخر الارقام سجلت وجود حوالي ٣٣ مليون مواطن عربي يعانون من نقص التغذية".

وأعلنت ان "الاسكوا" تطلق اليوم مع شريكها "الفاو" ممثلة بالسيد عبد السلام ولد احمد، المدير العام المساعد والممثل الاقليمي للفاو، تقرير "آفاق تعزيز الامن الغذائي في المنطقة العربية ٢٠٣٠"، وقالت: "اود هنا ان اتقدم من السيد ولد احمد بخالص شكري وتقديري لجهوده الحثيثة في اصدار هذه الوثيقة الهامة التي عكست بشكل علمي واقع الامن الغذائي في المنطقة العربية، وتقترح على صناعات القرار في هذه المنطقة رزمة من التوصيات من شأنها مساعدة الدول العربية في توجيه خططها الوطنية نحو تحسين الامن الغذائي وتطوير القطاع الزراعي فيها، بما يتماشى مع تنفيذ اهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠".

وختمت بشكر كل شركاء الاسكوا المحليين وفي مقدمتهم وزارة الزراعة اللبنانية والصروح الاكاديمية في لبنان والعالم العربي، والشركاء الاقليميين والدوليين من بينهم جامعة الدول العربية ممثلة بالمنظمة العربية للتنمية الزراعية والفاو والبرنامج العالمي

للغذاء وغيرهم ولكل من ساهم ويساهم معنا في انشطتنا واصدار اتنا الساعية للنهوض بهذه المنطقة نحو مستقبل افضل للاجيال القادمة".

ز عيتر

والقى الوزير ز عيتر كلمة قال فيها: "يشرفني ان أكون معكم في هذا الحفل الكريم وأتقدم من معالي الصديق الدكتور محمد علي الحكيم الأمين التنفيذي للإسكوا، بالشكر والتقدير على دعوتكم لي للمشاركة في هذه الفعالية الهامة، ولما تبذلونه من جهود في مواجهة التحديات المتعلقة بالزراعة والامن الغذائي والتنمية الريفية. وتحية تقدير الى المدير الاقليمي لمنظمة الاغذية والزراعة الدكتور عبد السلام ولد احمد وإلى معالي السيد ابراهيم الدخيري مدير عام المنظمة العربية للتنمية الزراعية".

اضاف: "لا بد لنا بداية من التوقف امام التحديات التي تواجه العالم بشكل عام ومنطقتنا العربية بشكل خاص، في ظل ما نشهده اليوم من اسوأ ازمة لجوء في المنطقة وتداعياتها على مستوى اوضاع الامن الغذائي لهذه الدول واستنزاف الموارد الطبيعية وانعكاسات كل ذلك على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية".

وتابع: "أما في لبنان، فان التحديات التي يشهدها قطاع الامن الغذائي والزراعة لا تختلف عن سائر بلدان المنطقة، فهي عديدة ومتراصة. وقد تم التطرق الى بعضها في سياق التقرير الذي يتم اطلاقه اليوم، أما أبرز هذه التحديات فتكمن في:

- أهمية تحديث الزراعة وزيادة انتاجيتها ورفع كفاءتها وضمان القدرة التنافسية لسلاسل الانتاج لاهم المحاصيل في ظل تفتت الحيازات وصغر حجمها وضعف البنية التحتية الزراعية والتسويقية.

- تحديث معايير الصحة والصحة النباتية لتنماشى مع المعايير الدولية مما يسهل انسيابها الى الأسواق الخارجية في ظل تجارة عالمية حرة.

- ضمان توافر إمدادات غذائية سليمة وكافية وتعزيز الأمن الغذائي في ظل تقلبات أسعار المواد الغذائية.

- استقطاب الشباب للعمل والاستثمار في الزراعة وزيادة فرص العمل والدخل في المناطق الريفية والحد من الهجرة والنزوح الريفي ضمن تنمية ريفية متكاملة.

- ضمان الإدارة المستدامة واستخدام الموارد الطبيعية (الأراضي والغابات والمياه والموارد الجينية والثروة السمكية...) في ظل تغير المناخ وتدهور الأراضي والرعي الجائر وأنماط الزراعة غير المناسبة والاستخدام الجائر لموارد الغابات والاستغلال المفرط للموارد السمكية الضعيفة.

وقال: "بالإرقام، فقد بلغت نسبة الاسر التي تعاني من انعدام الامن الغذائي في لبنان حوالي ١٠% من اجمالي عدد الاسر بحسب دراسة أجريت حول اوضاع الامن الغذائي للاسر في عام ٢٠١٥. وتشكل الزراعة المصدر الرئيسي للدخل وفرص العمل في المناطق الريفية، اذ يمثل القطاع الزراعي حوالي ٤% من الناتج المحلي الاجمالي وحوالي ٦% من العمالة الوطنية. وكما ذكر التقرير يعتبر لبنان مستوردا اساسيا للمواد الغذائية حيث ان المنتجات المحلية تلبى فقط حوالي ٢٠% من حاجات الاستهلاك المحلي، في حين بلغت المساحة الاجمالية للأراضي الصالحة للزراعة ٣٣٠ ألف هكتار، يزرع منها ٢٥٠ ألف هكتار (منها حوالي ١٢٠ ألف هكتار مروى). كما يعتبر القطاع الزراعي المستخدم الاكبر للمياه حيث تقدر احتياجات مياه الري بحوالي ٨١٠ مليون متر مكعب بالسنة".

اضاف: "أمام هذا الواقع، اعتمدنا في وزارة الزراعة ومنذ العام ٢٠١٥ استراتيجية وطنية للقطاع الزراعي والغذائي تمحورت حول ثمانية مسارات عمل شملت عددا من البرامج أهمها تحسين سلامة وجودة الغذاء المنتج محليا والمستورد، زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية للمنتجات الزراعية اللبنانية من خلال تحسين سلاسل الانتاج بشقيه النباتي والحيواني، وتعزيز الإدارة الرشيدة والاستثمار المستدام للموارد الطبيعية، وتعزيز وتطوير وتفعيل الارشاد الزراعي والبحث العلمي الزراعي وعمل المختبرات، اضافة الى تنمية القطاع التعاوني والتعاضدي وتخفيف الآثار المترتبة عن التغير المناخي وادارة الكوارث الطبيعية التي تؤثر على القطاع الزراعي".

وأشار الى انه "في مجال تطوير الانتاج الزراعي، تعمل الوزارة على تعزيز سلاسل الانتاج من خلال تشجيع اعتماد الممارسات الزراعية الجيدة، ومكافحة الآفات الواسعة الانتشار، ورصد ومراقبة انتشار الآفات الزراعية في لبنان، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر برنامج الحبوب (قمح وشعير) من خلال تأمين البذار المحسنة للمزارعين بأسعار تشجيعية ومشروع تقوية القدرات في مجال فاقد الغذاء".

أضاف: "وفي ادارة الثروة الحيوانية، يجري العمل على استكمال خطة مكافحة الامراض الوبائية من خلال حملات تحصين المواشي وتحسين انتاج قطاعي اللحوم والحليب كما استكملت برنامج تطوير زراعة الاعلاف وتربية الماشية".

وتابع: "أما في مجال الادارة المستدامة للموارد الطبيعية والموارد الوراثية، يجري التركيز على زيادة انتاجية مياه الري من خلال عدد من المشاريع الهادفة لتطوير كفاءة استخدام المياه في الزراعة. كما استمر موضوع سلامة الغذاء ليشغل حيزا ذا أولوية في سياسة الحكومة اللبنانية فتركزت الجهود على ادخال قانون سلامة الغذاء الذي اقر في نهاية ٢٠١٥ حيز التنفيذ وتنفيذ عدد من المبادرات في مجال تحسين التغذية ورصد الملوثات".

وأعلن زعيتير، ان "الدى دول العالم اليوم أجندة عالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، والقضاء على الجوع وسوء التغذية وانهاء الفقر ومعالجة قضية التغير المناخي بجميع أبعادها بحلول العام ٢٠٣٠". وقال: "هذه المسائل تشكل تحديات لنا جميعا من حكومات ومنظمات مجتمع مدني ومنظمات دولية وحتى أفراد معنيين مباشرة بقطاع الزراعة والغذاء والموارد الطبيعية. علينا تقع مسؤولية تنفيذها. على ان يتم مسانبتها في الجهود التي تبذلها في هذا المجال، مؤكداين مرة جديدة اهمية التعاون الدولي لتعزيز الاستثمارات في مجال التنمية المستدامة في سبيل تحقيق الامن الغذائي".

أضاف: "اليوم، نشهد إطلاق تقرير " الافق العربي ٢٠٣٠: آفاق تعزيز الامن الغذائي في المنطقة العربية" الذي يقدم استعراضا متقدما وشاملا لحالة الامن الغذائي السائدة في المنطقة العربية ويحلل أهم التحديات مقدما حولا بديلة للمستقبل تركز على زيادة الانتاجية الزراعية واعتماد أنماط استهلاك للمواد الغذائية أكثر صحية".

وختم: "نحن نتطلع بكثير من الامل الى انعكاسات نتائج هذا التقرير على الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالامن الغذائي، والى دور رائد لكل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، ولمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية في مساندة الدول بحيث يصبح القطاع الزراعي والغذائي مساهما أساسيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لا عيبا عليها، ونحث المنظمات الدولية على إيجاد السبل لزيادة الإنتاج الزراعي والغذائي بطرق مستدامة وسليمة بيئيا".

مذكرة

بعدها جرى توقيع مذكرة تفاهم بين الاسكوا والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، ثم حفل اطلاق التقرير المشترك تضمن رسائل اساسية من التقرير قدمها محمد الحمدي من قسم سياسات الغذاء والبيئة الاسكوا، تلاها تعقيبات حول التقرير من الدخيري ونائب رئيس اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالامن الغذائي والتغذية والوزيرة السابقة حمزة.

زعيتر: نسبة الاسر التي تعاني من انعدام الامن الغذائي في لبنان حوالي ١٠ % النشرة

الخميس ١ شباط/فبراير ٢٠١٨

أكد وزير الزراعة غازي زعيتر، في كلمة له خلال اطلاق التقرير عن "أفاق الامن الغذائي في المنطقة العربية"، أنه "لا بد لنا بداية من التوقف امام التحديات التي تواجه العالم بشكل عام ومنطقتنا العربية بشكل خاص، في ظل ما نشهده اليوم من اسوأ ازمة لجوء في المنطقة وتداعياتها على مستوى اوضاع الامن الغذائي لهذه الدول واستنزاف الموارد الطبيعية وانعكاسات كل ذلك على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية"، مشيراً الى ان "في لبنان، فان التحديات التي يشهدها قطاع الامن الغذائي والزراعة لا تختلف عن سائر بلدان المنطقة، فهي عديدة ومتراصة، وقد تم التطرق الى بعضها في سياق التقرير الذي يتم اطلاقه اليوم، أما أبرز هذه التحديات فتكمن في أهمية تحديث الزراعة وزيادة انتاجيتها ورفع كفاءتها وضمان القدرة التنافسية لسلاسل الانتاج لاهم المحاصيل في ظل تفتت الحيازات وصغر حجمها وضعف البنية التحتية الزراعية والتسويقية، وتحديث معايير الصحة والصحة النباتية لتتماشى مع المعايير الدولية مما يسهل انسيابها الى الأسواق الخارجية في ظل تجارة عالمية حرة، إضافة الى ضمان توافر إمدادات غذائية سليمة وكافية وتعزيز الأمن الغذائي في ظل تقلبات أسعار المواد الغذائية".

وتابع بأن من هذه التحديات أيضاً "استقطاب الشباب للعمل والاستثمار في الزراعة وزيادة فرص العمل والدخل في المناطق الريفية والحد من الهجرة والنزوح الريفي ضمن تنمية ريفية متكاملة، وضمان الإدارة المستدامة واستخدام الموارد الطبيعية في ظل تغير المناخ وتدهور الأراضي والرعي الجائر وأنماط الزراعة غير المناسبة والاستخدام الجائر لموارد الغابات والاستغلال المفرط للموارد السمكية الضعيفة".

كما أوضح زعيتر أنه "بالإرقام، فقد بلغت نسبة الاسر التي تعاني من انعدام الامن الغذائي في لبنان حوالي ١٠ % من اجمالي عدد الاسر بحسب دراسة أجريت حول اوضاع الامن الغذائي للاسر في عام ٢٠١٥. وتشكل الزراعة المصدر الرئيسي للدخل وفرص العمل في المناطق الريفية، اذ يمثل القطاع الزراعي حوالي ٤ % من الناتج المحلي الاجمالي وحوالي ٦ % من العمالة الوطنية. وكما ذكر التقرير يعتبر لبنان مستورداً أساسياً للمواد الغذائية حيث ان المنتجات المحلية تلبى فقط حوالي ٢٠ % من حاجات الاستهلاك المحلي، في حين بلغت المساحة الاجمالية للأراضي الصالحة للزراعة ٣٣٠ ألف هكتار، يزرع منها ٢٥٠ ألف هكتار، كما يعتبر القطاع الزراعي المستخدم الأكبر للمياه حيث تقدر احتياجات مياه الري بحوالي ٨١٠ مليون متر مكعب بالسنة"، لافتاً الى انه "أمام هذا الواقع، اعتمدنا في وزارة الزراعة ومنذ العام ٢٠١٥ استراتيجية وطنية للقطاع الزراعي والغذائي تمحورت حول ثمانية مسارات عمل شملت عدداً من البرامج أهمها تحسين سلامة وجودة الغذاء المنتج محلياً والمستورداً، زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية للمنتجات الزراعية اللبنانية من خلال تحسين سلاسل الانتاج بشقيه النباتي والحيواني، وتعزيز الإدارة الرشيدة والاستثمار المستدام للموارد الطبيعية، وتعزيز وتطوير وتفعيل الإرشاد الزراعي والبحث العلمي الزراعي وعمل المختبرات، إضافة الى تنمية القطاع التعاوني والتعاضدي وتخفيف الآثار المترتبة عن التغير المناخي وإدارة الكوارث الطبيعية التي تؤثر على القطاع الزراعي".

كما نوه زعيتر الى أنه "في مجال تطوير الانتاج الزراعي، تعمل الوزارة على تعزيز سلاسل الانتاج من خلال تشجيع اعتماد الممارسات الزراعية الجيدة، ومكافحة الآفات الواسعة الانتشار، ورصد ومراقبة انتشار الآفات الزراعية في لبنان، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر برنامج الحبوب من خلال تأمين البذار المحسنة للمزارعين بأسعار تشجيعية ومشروع تقوية القدرات في مجال فاقد الغذاء"، لافتاً الى أنه "في ادارة الثروة الحيوانية، يجري العمل على استكمال خطة مكافحة الامراض الوبائية من خلال حملات تحصين المواشي وتحسين انتاج قطاعي اللحوم والحليب كما استكملت برنامج تطوير زراعة الاعلاف وتربية الماشية".

وتابع بالقول أنه "أما في مجال الادارة المستدامة للموارد الطبيعية والموارد الوراثية، يجري التركيز على زيادة انتاجية مياه الري من خلال عدد من المشاريع الهادفة لتطوير كفاءة استخدام المياه في الزراعة، كما استمر موضوع سلامة الغذاء ليشغل حيزاً ذا أولوية في سياسة الحكومة اللبنانية فتركزت الجهود على ادخال قانون سلامة الغذاء الذي اقر في نهاية ٢٠١٥ حيز التنفيذ وتنفيذ عدد من المبادرات في مجال تحسين التغذية ورصد الملوثات".

وأعلن زعيتر، ان "لدى دول العالم اليوم أجندة عالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، والقضاء على الجوع وسوء التغذية وانهاء الفقر ومعالجة قضية التغير المناخي بجميع أبعادها بحلول العام ٢٠٣٠"، مشيراً الى ان "هذه المسائل تشكل تحديات لنا جميعاً من حكومات ومنظمات مجتمعي ومدني ومنظمات دولية وحتى أفراد معينين مباشرة بقطاع الزراعة والغذاء والموارد

الطبيعية، وعلينا تقع مسؤولية تنفيذها، على ان يتم مسانبتها في الجهود التي تبذلها في هذا المجال، مؤكداً مرة جديدة أهمية التعاون الدولي لتعزيز الاستثمارات في مجال التنمية المستدامة في سبيل تحقيق الامن الغذائي".

وذكر "اننا اليوم، نشهد إطلاق تقرير "الافق العربي ٢٠٣٠: آفاق تعزيز الامن الغذائي في المنطقة العربية" الذي يقدم استعراضاً متقدماً وشاملاً لحالة الامن الغذائي السائدة في المنطقة العربية ويحلل أهم التحديات مقدماً حلولاً بديلة للمستقبل تركز على زيادة الانتاجية الزراعية واعتماد أنماط استهلاك للمواد الغذائية أكثر صحية".

وختم بالقول "أننا نتطلع بكثير من الامل الى انعكاسات نتائج هذا التقرير على الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالامن الغذائي، والى دور رائد لكل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، وللمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية في مساندة الدول بحيث يصبح القطاع الزراعي والغذائي مساهماً أساسياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لا عبناً عليها، ونحث المنظمات الدولية على إيجاد السبل لزيادة الإنتاج الزراعي والغذائي بطرق مستدامة وسليمة بيئياً".

انعدام الامن الغذائي يشمل ١٠% من الاسر في لبنان الأنوار

الجمعة ٢ شباط/فبراير ٢٠١٨

أطلقت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا الاسكوا ومنظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة الفاو التقرير المشترك عن آفاق الامن الغذائي في المنطقة العربية، في مؤتمر صحافي عقد في بيت الامم المتحدة ساحة رياض الصلح، برعاية وزير الزراعة غازي زعيتر وحضوره، تخلله توقيع مذكرة تفاهم بين الاسكوا والفاو.

والقى زعيتر كلمة ابرز ما جاء فيها: بالارقام، فقد بلغت نسبة الاسر التي تعاني من انعدام الامن الغذائي في لبنان حوالي ١٠% من اجمالي عدد الاسر بحسب دراسة أجريت حول اوضاع الامن الغذائي للاسر في عام ٢٠١٥. وتشكل الزراعة المصدر الرئيسي للدخل وفرص العمل في المناطق الريفية، اذ يمثل القطاع الزراعي حوالي ٤% من الناتج المحلي الاجمالي وحوالي ٦% من العمالة الوطنية. وكما ذكر التقرير يعتبر لبنان مستوردا اساسيا للمواد الغذائية حيث ان المنتجات المحلية تلبي فقط حوالي ٢٠% من حاجات الاستهلاك المحلي، في حين بلغت المساحة الاجمالية للأراضي الصالحة للزراعة ٣٣٠ ألف هكتار، يزرع منها ٢٥٠ ألف هكتار منها حوالي ١٢٠ ألف هكتار مروى. كما يعتبر القطاع الزراعي المستخدم الاكبر للمياه حيث تقدر احتياجات مياه الري بحوالي ٨١٠ ملايين متر مكعب بالسنة.

وأعلن زعيتر، ان لدى دول العالم اليوم أجندة عالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، والقضاء على الجوع وسوء التغذية وانهاء الفقر ومعالجة قضية التغير المناخي بجميع أبعادها بحلول العام ٢٠٣٠. وقال: هذه المسائل تشكل تحديات لنا جميعاً من حكومات ومنظمات مجتمع مدني ومنظمات دولية وحتى أفراد معنيين مباشرة بقطاع الزراعة والغذاء والموارد الطبيعية. وعلينا تقع مسؤولية تنفيذها. على ان يتم مسانبتها في الجهود التي تبذلها في هذا المجال، مؤكداً مرة جديدة اهمية التعاون الدولي لتعزيز الاستثمارات في مجال التنمية المستدامة في سبيل تحقيق الامن الغذائي.

أخبار أخرى:

٨ شخصيات نسائية أردنية يعملن في الأمم المتحدة - صحيفة الرأي

الرأي

الخميس ١ شباط/فبراير ٢٠١٨

<http://bit.ly/2BOiyKz>